

تَجْرِيدُ التَّوْحِيدِ الْمُفِيدِ

تَأَلَّفُ

الإمام العلامة أحمد بن علي المقرئ المصري الشافعي

(٧٦٦ - ٨٤٥ هـ)

تَحْقِيقُ

د. علي بن محمد العمران

دار الصميعي للنشر والتوزيع

تَجْرِيْدُ التَّوْحِيْدِ الْمُفِيْدِ

تأليف

الإمام العلامة أحمد بن علي المقرئ المصري الشافعي

(٧٦٦-٨٤٥هـ)

تحقيق

د. علي بن محمد العمران

ح

دار الصمعي للنشر والتوزيع ١٤٣٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

المقرزي، أحمد علي

تجريد التوحيد المفيد/ أحمد بن علي المقرزي؛ علي محمد العمران- ط ٣، -الرياض،

١٤٣٦هـ.

ص ؛ سم: ٢٤×١٧

ردمك: ٥-١٥-٨١٧٢-٦٠٣-٩٧٨

١- التوحيد أ. العنوان ، علي محمد (محقق) ب. العنوان

١٤٣٦/١٥١٥

ديوي: ٢٤٠

رقم الإبداع: ١٤٣٦/١٥١٥

ردمك: ٥-١٥-٨١٧٢-٦٠٣-٩٧٨

مُحْفَوظَةٌ
جَمِيعُ حَقُوقِ

الطبعة الثالثة

١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م

دار الصمعي للنشر والتوزيع، المركز الرئيسي السعودي، شارع السعودي العام -الرياض

ص.ب: ٤٩٦٧/ الرمز البريدي: ١١٤١٢ هاتف: ٤٢٦٢٩٤٥، ٤٢٥١٤٥٩ فاكس: ٤٢٤٥٣٤١

فرع القصيم: عنيزة، بجوار مؤسسة الشيخ ابن عثيمين الخيرية

هاتف: ٣٦٢٤٤٢٨، فاكس: ٣٦٢١٧٢٨ مدير التسويق: ٠٥٥٥١٦٩٠٥١

المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: daralsomaie@hotmail.com

دار الصمعي للنشر والتوزيع



مقدمة الطبعة الثالثة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه.

وبعد، فهذه مقدمة للطبعة الثالثة من تحقيقي لكتاب «تجريد التوحيد المفيد» للإمام المقرئ الميرزا، أخرجها بعد مضي على طبعته الثانية سنوات تزيد عن العشر، علماً أن الكتاب طبع في أثناء ذلك طبعات متعددة، منها طبعة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء، وطبعة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بما يزيد مجموع ما طبع منه على المئة ألف نسخة، بحمد الله تعالى.

وقد كثرت أيضاً شروح الكتاب في السنوات العشر الماضية في دروس العلماء، وفي الدورات العلمية المكثفة المقامة في عدد من المدن المملكة وخارجها.

وكنت أتعلل عن إعادة النظر في الكتاب وقراءته من جديد بأمر كثيرة، وتشغلي عنه شواغل عديدة، إلى أن يسّر الله تعالى فقرأته قراءةً أخرى، وأجّلتُ يد الإصلاح فيه، في متنه وحواشيه، واستفدت من بعض الملحوظات التي وصلتني من بعض الأفاضل، أو رأيته مقيّدةً على الشبكة، أو ذكرها بعض من شرحوا الكتاب اعتماداً على طبعتي.

وعليه فهذه الطبعة تمتاز عن سابقاتها بالتنقيح والتصحيح في المقدمة

والمتن والحواشي، ولم أشأ أن أعلّق على الكتاب شرحاً أو تنكيّناً؛ ليبقى متناً مختصراً يصلح للتدريس والإلقاء في مجالس قليلة.

والله أسأل أن ينفع به، ويرحم مؤلفه، ويثيب محققه، ومن أسهم في طبعة أو انتفع به. آمين

وصلّى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكتب

علي بن محمد العمران

١٨/ربيع الآخر/١٤٣٥هـ

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله، اللهم صلِّ وسلم على محمد عبدك ورسولك.
 وبعد، فهذه طبعة ثانية من تحقيقي لكتاب «التجريد» تصدر بعد مُضيِّ
 عدة سنوات على طبعته الأولى.
 وتزيد هذه الطبعة بمقابلة نسخة أخرى من دار الكتب المصرية ورمزها
 (م). وقد أُجريت يد الإصلاح والتقويم في مقدمة الكتاب وتعليقاته.
 أما نص الكتاب فلم يغير فيه شيئاً إلا نادراً بعدما عارضناه بالأصل مرة
 أخرى، فلم تظهر لنا إلا كلمات معدودة استظهرنا إثباتها على خلاف ما في
 الطبعة الأولى.
 والحمد لله حقَّ حمده.

وكتب

علي بن محمد العمران

٢٧/ ربيع الأول/ ١٤٢٤ هـ

في مكة المكرمة حرسها الله تعالى

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون.

والحمد لله الذي لم يتخذ ولداً، ولم يكن له شريك في الملك، ولم يكن له ولي من الدُّلِّ، خَلَقَ الْخَلْقَ لعبادته فقال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

والحمد لله أنزل الكتب، وأرسل الرُّسُلَ لتبليغ دينه وشرعه؛ لئلا يكون للناس على الله حجةٌ بعد الرُّسُلِ.

أرسلهم بدينٍ واحدٍ، وعقيدةٍ واحدةٍ، من لَدُنْ آدَمَ إِلَى خَاتَمِ رِسَالِهِ سَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وَأَصْلِي وَأَسْلَمَ عَلَى نَبِينَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِيهِمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أما بعد، فلا يخفى أن توحيد الألوهية (وهو إفراد الله تعالى بالعبادة) أول واجبٍ على المكلف، وهو أوَّلُ الدينِ وَاخِرُهُ، وباطنة وظاهره، وهو أوَّلُ دعوة الرُّسُلِ وَاخِرُهَا، وهو معنى قول: لا إله إلا الله، ولأجله خُلِقَتْ الخليفة، وأرسلت الرُّسُلُ، وأنزلت الكتب.

وبه افترق الناسُ إلى مؤمنين وكفارٍ، وسعداء وأشقياء، وهو حقيقة دين

الإسلام الذي لا يقبل الله من أحدٍ سواه.

لذا كان أوّل (١) أمر في القرآن: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ
وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ [البقرة: ٢١].

وكانت أوّل دعوة رسولٍ بعد حدوث الشُّرك: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ
فَقَالَ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ
﴿٥٩﴾﴾ [الأعراف: ٥٩].

وقد أفصح القرآن عن هذا النوع كلّ الإفصاح، وأبدأ فيه وأعاد، وضرب
الأمثال، حتّى إن كلّ سورة في القرآن فيها الدلالة على هذا التوحيد (٢).
وقد كتب الأئمة في تقرير هذا التوحيد تبعاً واستقلالاً، ولعلّ هذا الكتاب
«تجريد التوحيد المفيد» أوّل مؤلّفٍ مفردٍ فيه (٣).

ويمتاز هذا الكتاب بصفاءٍ مشربه، ولطافة حجه، وسهولة ألفاظه، وإفادته
في أغلبِ مادة الكتاب من كتب العلامة ابن قيم الجوزية - رحمه الله - (٤).
وقد طبع هذا الكتاب طبعاٍ كثيرة - يأتي التعريف ببعضها - غير أنّ واحدةً

(١) الأولية هنا باعتبار ترتيب المصحف لا باعتبار النزول.

(٢) ملخّص من «تيسير العزيز الحميد»: (ص ٢٠-٢٣)، وانظر: كتاب: «دعوة الرسل» للعدوي
و«دعوة التوحيد»: (ص ٣٤-٥٩) للهراّس.

(٣) على ما ذكره لي شيخنا العلامة بكر أبو زيد - رحمه الله - . وانظر مقدمته لكتاب «فتح
الله الحميد»: (ص ٥).

(٤) سيأتي تفصيل ذلك في «موارد الكتاب» (ص ٢١-٢٢).

منها لم تقم بإخراجه الإخراج العلمي الصحيح، لذا قُمتُ بتحقيقه تحقيقاً يليق به إن شاء الله تعالى، وقدمت بين يدي تحقيقه أموراً هي كما يلي:

ترجمة (موجزة) للمصنّف فيها:

اسمه ونسبه، ومولده، ونشأته وطلبه للعلم، وبعض صفاته وأخلاقه، وبعض ثناء العلماء عليه، ثم وفاته، ومصنّفاته، ومصادر ترجمته.

التعريف بكتاب «التجريد» وفيه:

اسم الكتاب، وموضوعه، ونسبته للمؤلف، وتاريخ تأليفه، وموارده فيه، وثناء العلماء عليه، وطبعاته، ونسخه الخطية.

منهج التحقيق.

نماذج من النسخ الخطية.

والله أسأل الله أن يبارك في هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه، ولا يجعل فيه لأحد شيئاً.

فإن كان الصواب - فيما اجتهدت - حليفي فالحمد لله أولاً وآخراً، وإن تكن الأخرى فرحم الله امرأً أهدي إليّ عيوبي، وصلى الله وسلّم على خاتم أنبيائه ورسله، وعلى آله وصحبه.

وكتب

علي بن محمد العمران

١٤١٧/٧/٢٣ هـ الطائف

ترجمة موجزة للمصنف

اسمه ونسبه:

هو أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن تميم المقرئزي^(١)، تقي الدين أبو العباس، وقيل: أبو محمد.

البلبكي الأصل، المصري المولد والوفاة، الحنفي ثم الشافعي^(٢).

مولده:

قال تلميذه ابن تغري بردي (٨٧٤): «سألت الشيخ تقي الدين - رحمه الله - عن مولده. فقال: بعد الستين وسبعمئة بسنيات»^(٣). اهـ
وقال الحافظ ابن حجر: إنه رأى بخط المقرئزي ما يدل على أن سنة ولادته هي سنة ست وستين وسبعمئة^(٤).

نشأته وطلبه للعلم:

قال معاصره الحافظ ابن حجر (٨٥٢): «نشأ نشأة حسنة، وحفظ كتاباً في مذهب أبي حنيفة تبعاً لجده لأمة الشيخ شمس الدين ابن الصائغ الأديب المشهور.

(١) هكذا سمى المؤلف نفسه في آخر «مختصر الكامل» له: (ص ٨٤٤). والكتاب بخط

المؤلف في مكتبة مراد ملا باستنبول، وقد طبع سنة (١٤١٥ هـ) في مجلد ضخيم.

(٢) قال تلميذه ابن تغري بردي: «هذا ما نقلناه من خطه»، «النجوم الزاهرة»: (١٥/٢٢٦).

(٣) «النجوم الزاهرة»: (١٥/٢٢٦)، وانظر: «المنهل الصافي»: (١/٤١٥) له.

(٤) نقله عنه السخاوي في «الضوء اللامع»: (٢/٢١). وانظر: «إنباء الغمر» (٩/١٧١)

ثم لما ترعرع، وجاوز العشرين، ومات أبوه سنة ست وثمانين تحوّل شافعيًا^(١). اهـ.

وقال الحافظ في موضع آخر: «ثم لما تيقّظ ونبه تحوّل شافعيًا»^(٢). اهـ. وسمع الكثير من مشايخ وقته، كالبرهان الأمدي (٧٩٧)، والبلقيني (٨٠٥)، والزين العراقي (٨٠٦)، والهيثمي (٨٠٧) وغيرهم.

وقال الحافظ أيضًا: «وسمع من شيوخنا، وممن قبلهم قليلاً...»^(٣). قال السخاوي (٩٠٢): «قرأت بخطه... أن شيوخه بلغت ستمائة نفس»^(٤). اهـ. وتفقه، وبرع، ونظر في عدّة فنون، وأولع بالتاريخ فجمع منه شيئاً كثيراً. **من صفاته وأخلاقه:**

عُرِضَ عليه قضاء دمشق مرارًا في أوائل الدولة الناصرية، فامتنع من قبوله. وكان منقطعاً في داره، ملازماً للعبادة والخلوّة، قلّ أن يتردد إلى أحدٍ إلا لضرورة.

قال ابن تغري بردي: «قرأتُ عليه كثيراً من مصنفاته، وكان يرجع إلى

(١) «إنباء الغمر» (١٧١/٩). لكن قال ابن تغري بردي: «إنه تحوّل شافعيًا بعد مدة طويلة لسبب من الأسباب ذكره لي» اهـ. «المنهل الصافي»: (٤١٥/١).

(٢) «المجمع المؤسس»: (٥٩/٣).

(٣) «إنباء الغمر»: (١٧١/٩).

(٤) «الضوء اللامع» (٢٣/٢). ونقل العبارة في «البدر الطالع»: (٨١/١) مع بعض التصرف. فتغير المعنى.

قولي فيما ذكره له من الصواب، ويُغيّر ما كتبه أولاً في مصنفاته» (١).

من ثناء العلماء عليه :

قال الحافظ ابن حجر: «كان إماماً بارعاً مفتناً متقناً ضابطاً ديناً خيراً، محباً لأهل السنة، يميل إلى الحديث والعمل به، حتى نُسب إلى الظاهر» (٢)، حسن الصُحبة، حلو المحاضرة» (٣).

وقال ابن تَغري بردي: «الشيخ الإمام العالم البارع، عمدة المؤرخين، وعين المحدثين...» (٤).

وقال - أيضاً - «وفي الجملة هو أعظم من رأيناه في علم التاريخ وضروره، مع معرفتي لمن عاصره من علماء المؤرخين، والفرق بينهم ظاهر، وليس في التعصب فائدة» (٥).

وبالجملة فثناء العلماء عليه كثير يضيق المقام عن استيفائه، ولا يسلم مبرّز من غمط؛ فقد قال الشوكاني (١٢٥٠): «وكان متبحراً في التاريخ على اختلاف أنواعه، ومؤلفاته تشهد له بذلك، وإن جرده السخاوي فذلك دأبه

(١) «المنهل الصافي»: (١/٤١٧).

(٢) وقال الحافظ في موضع قبله: «ولكنه كان لا يُعرف به».

(٣) «إنباء الغمر»: (٩/١٧٢)، وكذا قال ابن تَغري بردي في «النجوم الزاهرة»: (١٥/٢٢٦).

(٤) «المنهل الصافي» (١/٤١٥).

(٥) «النجوم الزاهرة»: (١٥/٢٢٦).

في غالب أعيان معاصرة»^(١) اهـ.

وفاته:

توفي في يوم الخميس سادس عشر شهر رمضان سنة خمس وأربعين
وثمانمائة، عن نحو ثمانين سنة رحمه الله تعالى.

مصنفاته:

قال السخاوي في «الضوء اللامع»^(٢): «قرأت بخطه أن تصانيفه زادت
على مائتي مجلد...».

وقال ابن تَغْرِي بَرْدِي: «كان كثير الكتابة والتصنيف، فصنف كتباً كثيرة»^(٣).

وقد قاربت أسماء مؤلفاته الخمسين عنواناً، وقارب عدد مجلدات
بعضها المائة^(٤).

فمن مصنفاته:

- الإشارة والإعلام ببناء الكعبة بيت الله الحرام^(٥).

- إمتاع الأسماع بما للرسول ﷺ من الأبناء والأخوال والحفدة

(١) «البدر الطالع» (١/٨١). وانظر - أيضاً - في الرد على السخاوي مقالاً للأستاذ محمد

عبدالله عنان نشر ضمن «دراسات عن المقرئزي»: (ص ٣٩-٤٩).

(٢) (٢/٢٣).

(٣) «المنهل الصافي» (١/٤١٨).

(٤) مثل «مجمع الفرائد ومنبع الفوائد».

(٥) مخطوط في «الظاهرة».

والمتاع^(١).

- البيان المفيد في الفرق بين التوحيد والتلحيد^(٢).
- تجريد التوحيد المفيد. وهو كتابنا هذا وسيأتي التعريف به.
- درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة^(٣).
- السلوك لمعرفة دول الملوك^(٤).
- شارع النجاة^(٥).
- الطُّرف الغريبة في أخبار حضرموت العجيبة^(٦).
- مجمع الفوائد ومنبع الفرائد^(٧).

(١) طبع منه المجلد الأول بعناية محمود محمد شاكر. ثم طبع كاملاً في دار الكتب العلمية.

(٢) «إيضاح المكنون»: (٢٠٧/١)، «هدية العارفين»: (١٢٧/١).

(٣) طبعت قطعة منه في مجلدين بوزارة الثقافة بدمشق، ثم طبعت أربعة أجزاء منه بدار الغرب الإسلامي.

(٤) طبع كاملاً بتحقيق جمال الدين الشيال.

(٥) قال السخاوي: «يشتمل على جميع ما اختلف فيه البشر من أصول دياناتهم وفروعها مع بيان أدلتها وتوجيه الحق منها» اهـ. وتبعه الزركلي في «الأعلام»، بينما جعله الحاج خليفة، وإسماعيل باشا: «في حجة الوداع»!

(٦) طبع. وسماه في «المنهل»: «الطرف... في أخبار دار حضرموت...».

(٧) كالتذكرة له، في «المنهل»: نحو (٨٠) مجلداً، وفي «الضوء»: نحو (١٠٠) مجلد.

- المقتفى في تراجم أهل مصر والواردين إليها^(١) وهو التاريخ الكبير.
- مختصر الكامل لابن عدي^(٢).

مصادر الترجمة^(٣):

- ◀ ترجم لنفسه في مقدمة كتابه «الخطط».
◀ إنباء الغمر: (٩/ ١٧٠-١٧٢). للحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ).
◀ المجمع المؤسس: (٣/ ٥٨-٦٠) له.
◀ عقود الجمان: (ص/ ٥٧٤). للعيني (٨٥٥هـ) ط. الزهراء.
◀ المنهل الصافي: (١/ ٤١٥-٤٢٠). لابن تغري بَردي (٨٧٤هـ).
◀ النجوم الزاهرة: (١٥/ ٢٢٥-٢٢٦).
◀ الدليل الشافي: (١/ ٦٣).
◀ حوادث الدهور: (١/ ق ٨-٩) جميعها له.
◀ عنوان الزمان (١/ ١٠٩-١١٠). للبقاعي (٨٨٥هـ).
◀ معجم الشيوخ: ٦٣. للنجم ابن فهد (٨٨٥هـ).
◀ التبر المسبوك: (ص/ ٢١-٢٤). للسخاوي (٩٠٢هـ).
◀ الإعلان بالتويخ: (ص/ ٥٦-٦٢-٧١-١٠٢-٢١٥-٣٠٣).

(١) لم يكمل، وطبع منه ثمانية مجلدات في دار الغرب. بتحقيق اليعلاوي، وجاءت

تسميته في «هدية العارفين»: «المقتفى....» وهو خطأ.

(٢) طبع في مجلد ضخيم في مكتبة السنة بمصر سنة (١٤١٥هـ).

(٣) حاولت استقصاءها قدر الإمكان، ورتبتها على الوفيات.

- ◀ الضوء اللامع: (٢٥-٢١/٢).
- ◀ الذيل التام على دول الإسلام^(١): (٦٣٣/١) جميعها له.
- ◀ حُسن المحاضرة^(٢): (٥٥٧/١). للسيوطي (٩١١هـ).
- ◀ الروض الباسم: (١/ق ٥١ أ-ق ٥٢ ب). عبدالباسط الحنفي (٩٢٠هـ).
- ◀ المجمع المفتن: (ق ١٠٢ ب-١٠٤ أ). له.
- ◀ بدائع الزهور: (٢/٢٣١-٢٣٢). أبو بكر بن إياس (٩٣٠هـ).
- ◀ أسماء الكتب: (ص/١٤٢) لرياضي زاده (١٠٥٤هـ).
- ◀ كشف الظنون: (ص/٧-٧١-٩٧-١٢٨-١٥٨-١٦٦...» لحاجي خليفة (١٠٦٧هـ).
- ◀ شذرات الذهب: (٧/٢٥٤-٢٥٥). لابن العماد (١٠٨٩هـ).
- ◀ البدر الطالع: (١/٧٩-٨١) للشوكاني (١٢٥٠هـ).
- ◀ التاج المكلَّل: (ص/٣٦٠-٣٦١). لصديق حسن (١٣٠٧هـ).
- ◀ الخطط التوفيقية: (٩/٦٩) لعلي مبارك (١٣١١هـ).
- ◀ آداب اللغة: (٣/١٧٥). لجرجي زيدان (١٣٢٢هـ).
- ◀ إيضاح المكنون: (١/٥١٢-٦٣٣).
- ◀ هدية العارفين: (١/١٢٧). كلاهما لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩هـ).

(١) وطبع أيضاً باسم «وجيز الكلام...» في أربع مجلدات.

(٢) وقد وقع له في الترجمة عدة أوام.

◀ معجم المطبوعات العربية: (ص/١٧٧٨). ليوسف إيان سركيس (١٣٥١هـ).

◀ نموذج من الأعمال الخيرية: (ص/٢٨٨). لمحمد منير الدمشقي (١٣٦٧هـ).

◀ الأعلام: (١/١٧٧-١٧٨). للزركلي (١٣٩٦هـ).

◀ مصر الإسلامية: (ص/٤٤-٦٠) لمحمد عبدالله عنان (١٤٠٦هـ).

◀ معجم المؤلفين: (٢/١١-١٢). لعمر رضا كحالة (١٤٠٨هـ).

◀ المؤرخون في مصر: (ص/٦-١٧).

◀ فهرس مخطوطات الظاهرية، للعش: (ص/٩٧، ٩٨، ١٠٥، ١٥٢).

◀ ذخائر التراث العربي: (٢/٨٤٩-٨٥٢) لعبد الجبار عبدالرحمن.

◀ معجم المؤرخين المسلمين حتى القرن الثاني عشر: (ص/١٧١/١٧٣).

◀ المقرئ مؤرخاً. للدكتور محمد كمال الدين عز الدين علي.

◀ المقرئ وكتابه «درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة». له أيضاً.

◀ مقدمة حمد الجاسر لتحقيق «الذهب المسبوك» المنشور في (مجلة الحج/ المجلد السادس/ عام ١٣٧١هـ/ ص ٣-٥).

◀ مقدمة د. جمال الدين الشَّيَال لتحقيق «الذهب المسبوك»: (ص/١-)

(٢٦).

- ◀ دراسات عن المقرئزي، رسالة فيها عدد من البحوث تخصص المقرئزي نشرت عن الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٧١ م.
- ◀ الفهرس التمهيدي: ٣٨٣ و٤٣٦.
- ◀ مقدمة الدكتور اليعلاوي لكتاب: «المفقى الكبير».
- ◀ مجلة المجمع العلمي العراقي: (٢٠١ / ١٣).
- ◀ مجلة الكتاب: (١ / ١٨٦).
- ◀ عدد من المجلات انظرها في «معجم المؤلفين»: (١٢ / ٢).
- ◀ نوقشت رسالة (ماجستير) في جامعة أم القرى بعنوان: «الإمام المقرئزي ومنهجه في العقيدة» لإبراهيم المالكي^(١).



(١) ملحوظة: لا أدعي الاطلاع على جميع هذه المصادر، بل ذكرت كل ما وقع لي وإن لم أراه.

التعريف بكتاب تجريد التوحيد المفيد

تسمية الكتاب:

سمّاه مؤلفه في مقدمة الكتاب فقال: «سمّيته كتاب تجريد التوحيد المفيد». هكذا في نسختي (أ) و(ب)، أما في نسخة (ج) فبدون لفظة «كتاب». واقتصرَت أغلب مصادر الترجمة على تسميته بـ «تجريد التوحيد»^(١)، ولعل ذلك على سبيل الاختصار.

موضوعات الكتاب:

الكتاب في جُمْلته خاصٌّ في «توحيد الألوهية» تأصيلاً وتفريعاً، ودحضاً لشبهات الضالين ونحوهم. كما تطرَّق فيه إلى موضوعات أخرى من أهمها:

- توحيد الربوبية.
- الشرك في الأمم نوعان.
- بعض أنواع الشرك.
- بعض خصائص الألوهية.
- أقسام الناس في عبادة الله، واستعانته.
- أقسام الناس في الحكمة من العبادة.
- قواعد العبادة.

(١) وهناك كتاب بالاسم نفسه منسوب لأبي حامد الغزالي (٥٠٥)، والصواب أنه لأحمد الغزالي (٥٢٠)، الأخ الأصغر لأبي حامد. والكتاب طبع سنة (١٣٢٥هـ). انظر: «مؤلفات الغزالي» (رقم ٢٢٦، ٢٢٨) لعبدالرحمن بدوي.

نسبته للمؤلف:

الكتاب ثابت النسبة للإمام المقرئزي، وذلك بأمر:

أولها: ذكره كثير ممن ترجم له في ثبوت مؤلفاته، مثل: ابن تغري بردي (تلميذه) في «المنهل الصافي»: (٤١٩/١)، والسخاوي في «الضوء اللامع»: (٢٣/٢)، والحاج خليفة في «كشف الظنون»: (٣٤٥/١)، وإسماعيل باشا في «هدية العارفين»: (١٢٧/١)، وغيرهم.

ثانيها: ما جاء على صفحة غلاف نسختي (أ، ج) أنه من تأليف الإمام العالم العلامة تقي الدين أحمد بن علي المقرئزي. وما جاء على صفحة غلاف «المجموع» المحفوظ بالمكتبة الأهلية بباريس، حيث كُتب: «رسائل الإمام المحدث خاتمة الحفاظ، وقدوة المؤرخين العلامة تقي الدين أحمد المقرئزي الشافعي رحمه الله...».

وفي هذا المجموع «كتاب التجريد»، وهي النسخة ذات الرمز (ب).

ثالثها: ما جاء في آخر نسخة (ب): أن المؤلف قابلها قدر الجهد والطاقة سنة (٨٤١هـ)، فكانت النسخة نقلها عن نسخة بخط المؤلف، أو عن فرع نقل عن نسخة المؤلف.

رابعها: اقتباس العلماء من الكتاب، حيث ضمن العلامة القنوجي أغلب هذا الكتاب: كتابه «الدين الخالص»: (٣٤٢-٣١٠/١)^(١).

(١) والموضع المنقول من هذا الكتاب من (ص ٥٠) إلى آخر الكتاب.

تاريخ تأليفه:

لعلنا نستدل على تاريخ تأليف الكتاب بأن المؤلف قد نقل في كتابه هذا عن عدد من كتّاب العلامة ابن قيم الجوزية (٧٥١).

فلعل وقت اطلاعه على هذه الكتب إبان دخوله دمشق، وتوليه بها نظراً «وقف القلانسي» و«البيمارستان النوري»، وتدرسه في دار الحديث الأشرفية، وغيرها.

وكان وقت دخوله دمشق ومغادرتها ما بين سنتي (٨١٠ و ٨١٥)^(١). وعليه فيكون قد أُلّفه بعد سنة (٨١٥هـ)، بعدما أعرض عن الوظائف، واعتكف للكتابة والتأليف.

ثم إنه صحّح الكتاب قبل وفاته بأربع سنين، كما جاء في آخر نسخة (ب).

موارده:

اعتمد المؤلف - رحمه الله - في كتابه هذا على كتابين للإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١)، هما:

١- «الجواب الكافي».

وقد اعتمد عليه في النصف الأول من الكتاب، وهو ما بين صحيفتي (٥٠ - ٧٠) من هذه الطبعة.

٢- «مدارج السالكين»

وقد اعتمد عليه في النصف الثاني من الكتاب، وهو ما بين صحيفتي

(١) انظر: «المقريزي وكتابه درر العقود المفيدة»: (١/ ٣٠).

(٧١-٩٩) من هذه الطبعة.

وقيد يَحِيلُ نَقْلَهُ عَنْهُمَا بِعُضِّ التَّعْلِيقَاتِ، وَالْإِضَافَاتِ، مَعَ شَيْءٍ مِنَ التَّصْرِيفِ.
ولعلَّ عذره في عدم تصريحه باسم الكتابين المنقول عنهما: ما وقع في ذلك العصر وقبله من شِدَّةِ التَّعَصُّبِ عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللهُ - وتلاميذه ومؤيديه، مع مساندة السلطان لأولئك الخصوم، وساعد عليه أيضًا ما كان بين المقرئ والمقرئ والسلطان من عدم الوفاق^(١).

فقصده أن يُنتَفَعَ بِالْكِتَابِ دُونَ وَقُوعِ مَفَاسِدِهَا لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا، وَلَعَلَّ فِي مَقْدَمَةِ الْكِتَابِ مَا يُنْبِئُ بِذَلِكَ حِينَ قَالَ: «هَذَا كِتَابٌ جُمُّ الْفَوَائِدِ، بَدِيعِ الْفَوَائِدِ، يَنْتَفَعُ بِهِ مَنْ أَرَادَ اللهُ وَالِدَارَ الْآخِرَةَ».

وهذا الاعتذار هو اللائق بالإمام المقرئ، لأن المنهج الذي ارتضاه المقرئ لنفسه - ويرتضيه كلُّ منصف - هو نسبة كل قول إلى قائله، قال في «الخطط» (٧/١): «... فأما النقل من دواوين العلماء التي صنفوها في أنواع العلوم، فإني أعزو كلَّ نقلٍ إلى الكتاب الذي نقلت منه، لأخلص من عهدته، وأبرأ من جريرته...» اهـ.

أقول: لا كما يدعو إليه بعض من شُغِفَ بِالْإِغَارَةِ عَلَى جُهُودِ الْآخِرِينَ، ثُمَّ يَنْسِبُهَا إِلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ يَفْتَاتُ عَلَى الْعُلَمَاءِ وَيَحْمِلُهُمْ جَرِيرَةَ هَذِهِ الْمَقُولَةِ

(١) انظر ما حصل بين المقرئ والسلطان: «المقرئ وكتابه درر العقود الفريدة»:

الشائنة، دفعاً للوم عن نفسه! فهل ينفعه ذلك؟ كلاً!

كما استفاد المقرئ من كتب أخرى هي:

- ١- مسند الإمام أحمد.
- ٢- الصحيحان.
- ٣- سنن أبي داود.
- ٤- صحيح ابن حبان.
- ٥- مستدرک الحاكم.
- ٦- إحياء علوم الدين للغزالي، ولم يصرح بالنقل عنه.
- ٧- بدائع الفوائد.
- ٨- روضة المحييين.
- ٩- إغائة اللهفان.
- ١٠- إعلام الموقعين، جميعها لابن قيم الجوزية، ولم يُصرح بنقله عنها. لكن عرفنا ذلك بالمقارنة بنصوصها.

ثناء العلماء على الكتاب:

- ١- قال العلامة صدیق حسن القنوجي: في كتابه «الدين الخالص»: (٣٤٢/١): «هذا آخر كلام المقرئ - رحمه الله تعالى - في كتابه: «تجريد التوحيد المفيد» والله دره، وعلى الله أجره، فما أبلغ هذا البيان، وما أشده هدايةً إلى صراط الرحمن، وسبيل الإيمان، وطريق الجنان. وما أجمعه لبيان الشرك، وأنواعه وأقسامه، وحقائقه وطرائقه!

ولعلك لا تجد مثله في هذا الباب، وما أولاه - مع اختصاره في جامعته - بأن يكتب بمداد ماء العيون الباكية على غربة الإسلام وأهله، على صفائح صدور المؤمنين بالله واليوم الآخر» اهـ.

٢ - قال العلامة عبد التواب الملتاني (١٣٦٦هـ): «وهو كتاب لا نظير له في باب، هذا فيه حذو طريقة شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم تقي الدين بن تيمية - رحمه الله - ... وعمَّ به النَّفع»^(١). اهـ.

٣ - أنثى عليه الشيخ محمد منير الدمشقي (١٣٦٧هـ) انظر: «نموذج من الأعمال الخيرية»: (ص ٢٨٨).

٤ - أنثى عليه العلامة الألباني كثيراً، وذكر أنه درَّسه قبل ما يزيد على سبعة وأربعين عاماً في دمشق الشام^(٢).

٥ - قال العلامة حمد الجاسر عنه «رسالة تدلُّ على تحقيقي ومعرفةٍ لهذا العلم»^(٣).

(١) انظر: تقدمته «لمختصر قيام الليل» للمقرئزي.

(٢) ذكر ذلك عنه الأخ علي حسن الحلبي في تقدمته لتحقيق الكتاب، وهو مطبوع سنة (١٤٠٧هـ)، وقد ذكر هناك أن الشيخ الألباني درَّسه قبل ما يزيد على الثلاثين عاماً، وقد مضى على تلك الطبعة ثمانية وعشرون عاماً، فيكون الآن قد مضى على تدريسه ما يزيد على أربعة وستين عاماً.

(٣) (مجلة الحج/ مجلد ٦/ عام ١٣٧١/ ص ٥) من تقدمته لتحقيق كتاب «الذهب المسبوك» للمقرئزي.

٦- ذكر العلامة بكر أبو زيد أنه أول كتاب مفرد في توحيد العبادة فيما نعلم^(١).

طباعات الكتاب:

طبع كتاب «تجريد التوحيد المفيد» طبعات كثيرة، اطلعت على أكثر من سبع منها، وكانت أولى طبعاته هي الطبعة المنيرية سنة ١٣٤٩هـ، وقد اعتمدت باقي الطبعات عليها؛ فوقع لهم ما وقع فيها من التحريف والتصحيح، ونحوه، عدا طبعة دار عمار بالأردن، فهي أقل الطبعات خطأ، وإن لم تخل من ذلك.

ولعل من غير المفيد أن أذكر نماذج من التحريفات والتصحيحات الواقعة في تلكم الطبعات، إذ فيه إثقال للكتاب دون جدوى.

وهذه بعض طبعات الكتاب بحسب تاريخ صدورها:

١- الطبعة المنيرية:

طبع في إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها محمد منير عبده آغا الدمشقي (١٣٦٧) رحمه الله قبل سنة (١٣٤٩هـ) الطبعة الأولى. وانظر كتابه: «نموذج من الأعمال الخيرية»: (ص ٢٨٧-٢٨٨).

علق عليه، وصحح أصوله الأستاذ: طه محمد الزيني، من علماء الأزهر، على نفقة محيي الدين محمد شاهين.

(١) فيما سمعته منه.

٢- طبعة مكتبة القاهرة:

لصاحبها علي يوسف سليمان، بشارع الصناديق بميدان الأزهر بمصر. وهي مصورة عن الطبعة المنيرية.

٣- طبعة المدني:

طبع في مطبعة المدني بالقاهرة، بتحقيق عبدالقادر شيبه الحمد أحد علماء الأزهر. طبع على نفقة صالح وسليمان العبد العزيز الراجحي.

٤- طبعة مكتبة السلام العالمية^(١):

بالقاهرة عام ١٤٠٠هـ، وقد اعتمدت على الطبعة المنيرية، مع أخذ بعض تعليقاتها دون إشارة.

٥- طبعة دار عمّار:

بالأردن، تحقيق علي حسن علي عبدالحميد، عام ١٤٠٧هـ. الطبعة الأولى. وقد ذكر في المقدمة أنه اعتمد على الطبعة المنيرية.

٦- طبعة الجامعة الإسلامية:

بالمدينة المنورة، مركز شؤون الدعوة، عام ١٤٠٨هـ. وهي مصورة عن الطبعة المنيرية.

٧- طبعة مكتبة التراث الإسلامي^(١):

(١) انظر في نقد هذه الطبعة كتاب: «أوقفوا هذا البعث بالتراث» (ص ٤٩) لمحمد آل

بالقاهرة، تحقيق أحمد محمد طاحون عام ١٤١٤هـ. وقد اعتمد أيضاً على الطبعة المنيرية.

منحوظات الكتاب:

اعتمدتُ في إخراج الكتاب على أربع نسخ خطية، وهي:

١- نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بمكة المكرمة (مجاميع ٤٨٧/٨ و ٤٦٢) تقع في (١٦) ورقة (٤٧-٦٢).

وهي مكتوبة بخط نسخي جميل، كثير من كلماتها مضبوط بالشكل، تاريخ نسخها سنة (١٠١٩هـ) كما جاء في آخر النسخة. وقد لُخذت هذه النسخة أصلاً، وذلك لأمر:

١- لأنها أقدم النسخ، حيث كتبت سنة (١٠١٩هـ).

٢- لأنها أصح النسخ وأقلها خطأً.

٣- لأنها نسخة مقابلة، كما ذكر الناسخ في آخرها.

٤- عليها قراءة بعض العلماء، فقد جاء على صفحتها الأولى ما يلي:

«طالعه العبد الفقير عبدالسلام بن عبدالرحمن الشَّطِّي (٢) عُنِي عنه أمين

(١) وهذه الطبعة أقرب إلى التخریب منها إلى التحقيق.

(٢) كان إمام الحنابلة في الجامع الأموي بدمشق، توفي سنة (١٢٩٥هـ) وعمره ٣٩ سنة.

ترجمته في: «حلية البشر»: (٢/٨٤٨-٨٥٠). و«روض البشر»: (ص ١٤٦)، و«أعيان

دمشق»: (ص ١٦٧-١٧١)، و«الأعلام»: (٦/٤).

في سنة (١٢٨٧) في جمادى الثاني».

وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز (أ).

وقد حصلت على صورتها عن طريق الأستاذ الدكتور عثمان بن جمعة ضميرية - جزاه الله خيراً - . وقد كان يعتزم إخراج الكتاب، فلما علم بعلمي فيه، أتحنفني بكل ما عنده حول الكتاب.

٢- نسخة ضمن مجموع فيه رسائل للمقريزي، محفوظ بالمكتبة الأهلية بباريس رقم (١٩٣٨)، منها صورة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

والمجموع يقع في (٢٦٦) ورقة، في كل صفحة (٢٥) سطراً و«كتاب التجريد» في هذه المجموعة يقع في (١٩) ورقة (٢٣٢-٢٥٠).

وخطها نسخي معتاد، وتاريخ نسخها يرجع إلى القرن الثاني عشر الهجري، ذكر ناسخها في آخر بعض الرسائل - ومنها التجريد - أن المؤلف قد صححه جهد الطاقة ومبلغ القدرة سنة (٨٤١هـ) وعلى صفحة العنوان بعض التملكات.

ورمزت لها بالرمز (ب). وهذه النسخة كثيرة الأخطاء والسقط.

٣- نسخة بخط الشيخ سعد بن حمد بن عتيق^(١) المتوفى سنة (١٣٤٩هـ) - رحمه الله -.

(١) انظر ترجمته في: «الأعلام»: (٣/٨٤). و«علماء نجد خلال ستة قرون»: (١/٢٦٦)

تقع هذه النسخة في (٣٩) صفحة سقط منها (٣) صفحات، وخطها نسخي معتاد، ويختلف عدد الأسطر من صفحة إلى أخرى، على هوامشها بعض التصويبات.

كتبت في مكة المكرمة بعد العشاء ليلة سبع وعشرين من جمادى الآخرة سنة (١٣٠١هـ). كما جاء في آخرها.

وقد حصلت عليها عن طريق الشيخ الدكتور الوليد بن عبدالرحمن آل فريان - جزاه الله خيراً - . ذُكر أنه حصل عليها من إحدى المكتبات الخاصة^(١).

وقد رمزت لها بالرمز (ج).

٤- نسخة في دار الكتب المصرية، كتبت سنة (١٢٧٨هـ)، نُسبت خطأ لابن الجوزي، وفي الجهة اليمنى آثار رطوبة لكنها لم تؤثر على النص، ورمزت لها بـ (م).

وللكتاب نسخ أخرى كثيرة في مصر، واليمن، والهند، وأمريكا وغيرها، وهذا يدل على شهرة الكتاب وسعة انتشاره وتداول الناس له.



(١) ولعل الأوراق الساقطة كانت أثناء ترتيب هذه المكتبة أو نقلها.

منهجي في تحقيق الكتاب

- ١- قدّمت بمقدمة عرّفت فيها بالمؤلف بإيجاز، ثم توسعت في ذكر مصادر ترجمته.
- ٢- عرّفت بالكتاب؛ باسمه، وموضوعه، ونسبته للمؤلف، وتاريخ تأليفه، ومصادره، وثناء العلماء عليه، وطبعاته، ونسخة الخطية.
- ٣- اعتمدت في إثبات النص على النسخة التي رمزت لها بالرمز (أ)، وذلك لامتيازها عن بقية النسخ بأمر ذكرتها عند التعريف بالنسخ. مع إصلاح الأخطاء الظاهرة، والإفادة من بقية النسخ.
- ٤- جعلت باقي النسخ، ومصادر الكتاب، كالمكمل لنسخة (أ) عند حصول قصور فيها كتحرّيف أو سقط.
- ٥- أثبتت الفروق المهمة في الهامش، وأغفلت ما لا فائدة في ذكره إلا إثقال الهوامش دون جدوى. مثل اختلاف النسخ في: «قال الله» و«قال الله تعالى» و«عليه السلام» و«صلى الله عليه السلام».... ونحوها.
- ٦- وضعت عناوين على هوامش الكتاب لتسهيل الإفادة من الكتاب بإبراز مباحثه.
- ٧- خرّجت الأحاديث:

فما كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالإشارة إلى ذلك.

ما لم يكن كذلك خرجته من مصادره - ولم ألتزم استيعابها - ثم ذكرت ما يدل على صحته أو ضعفه. وقد أحيل إلى مراجع للتوسّع.

فيه والاضيق اليه والتمانية به ونحوه الماسن
 اعمال الخلق التي فرضها الله من فرض اعمال الجوارح
 ومصعبها اليها الى الله تعالى من مستحقها اعمال
 الجوارح واما اعمال الجوارح فكالمسألة والجماد
 ونقار الاقدام الى الجماعة والجماعات ومساعدتها
 العاجز والاحسان ان الخلق ونحو ذلك فتواتر
 العبد في صلاة انك لتعبد الترام هذه الاربعة
 وافرار بها وقوله وانك تستعين طلعت
 العائنة عليها والتوفيق لها وقوله احمد في
 البراء المستقيم من على التفسير والهدى
 انعمه وسلوك طريق السالكين الى الله تعالى
 وابته التوفيق منه فلهذا واخذ الله روحه وصلى الله
 على من لا نبي بعده وعلى اله وصحبه وسلم قال
 موافقه لوجه الله انه صحت به جهده الطاعة وميلوه

القدرة في سنة احدى واربع
 وثمانية والله الموفق
 للصواب والبه
 المرجع
 والايان
 نعم

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والثناء له للتعظيم وصل
 الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى اله وصحبه
 اجمعين واخبرني بهذا الكتاب في حق النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في الايام والامم والافراد والاشياء
 بعد ان طرقت عينه من سبب والله اعلم العون على العباد
 بمساعدة علم ان الله سبحانه وتعالى يقول في كتابه
 والحمد لله رب العالمين ربنا وربنا ربنا ربنا ربنا
 قوله تعالى رب العالمين رب العالمين ربنا ربنا ربنا
 سبحانه وتعالى في الايام والامم والافراد والاشياء
 واصلاحهم لتكفيلهم بامرهم من خلق ورزقهم
 واصلاحهم ودينهم والنعمة والفضل والبركة
 سبحانه وهو ياملها ويفرودها بالخير والبركات
 والرحمة والاحسان والتوبة والمغفرة والبركة
 والطلب والتوكل ونحو هذه الاشياء فان التوسل
 حقيقة ان ترى الامور كلها من الله تعالى فتعلم
 التماسك على الابواب والوسيلة في التوكل والبركة
 المسند تعالى وهذا التماسك في التوكل والبركة
 سبحانه الذي يترك نومهم والرضوخ لله والاصح
 حمله وان شئت فقل ان تعلم ان الربوبية منه
 تعالى لعباده والمائة من عباده له سبحانه ان
 الرجح على الوسيلة بينهم وبينه عز وجل من ان
 النفس الامارة واخذها قوتها في حيد الله تعالى عنها
 ان التوحيد لله تعالى ان لا يقول بلسانك الا الله
 لا الله وتسم هذا القول بعبادة الله وتسم

الذي

الورقة الاولى من نسخة (ب)

الورقة الأخيرة من نسخة (ب)

تجريد التوحيد المفيد

تأليف

الإمام العلامة أحمد بن علي المقرئ المصري الشافعي

(٧١٦-٨٤٥هـ)

تحقيق

د. علي بن محمد العمران



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، وصلى الله على نبينا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فهذا كتاب جمُّ الفوائد بديع الفرائد، يتفحُّ به من أراد الله والدار الآخرة سميته: «كتاب»^(١) تجريد التوحيد المفيد». والله أسأل العون على العمل به بمنه.

اعلم أن الله سبحانه هو ربُّ كلِّ شيءٍ ومالكه وإلهه.

«فالربُّ» مصدرُ ربِّ يرُبُّ ربًّا فهو ربٌّ^(٢)؛ فمعنى قوله تعالى: ﴿نَبِيٌّ مِّنْ رَبِّكَ﴾ [مفنى الرب]

أَتَسْلِمُ ﴿٥﴾ [الفاتحة: ٢]: ربُّ العالمين. فَإِنَّ الرَّبَّ^(٣) سبحانه وتعالى هو الخالق الموجدُ لعباده، القائم بتربيتهم وإصلاحهم، المتكفلٌ بصلاحهم من خَلْقٍ ورزقٍ، وعافية وإصلاح دين ودنيا^(٤).

[معنى الإلهية] «والإلهية» كونُ العبادِ يتخذونه سبحانه محبوباً مألُوهاً، ويُفردونه بالحبِّ، والخوفِ والرَّجاءِ، والإخبات^(٥) والتوبة، والنذر والطاعة، والطلبِ

(١) «كتاب» ليست في (ج) و(م).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث»: (٢/١٨١)، و«اللسان»: (١/٤٠٥).

(٣) في (أ): «الرَّاب» والمثبت من (ب) و(ج). وقد يصح ما في (أ) إذا حملناه على الإخبار، لا على أنه اسم من أسماء الله تعالى.

(٤) انظر: «بدائع الفوائد»: (٢/٢٤٧).

(٥) الإخبات هو: الخشوع. «القاموس» (ص ١٩٣).

والتوكل، ونحو هذه الأشياء.

[حقيقة التوحيد
ونمرته] فَإِنَّ التَّوْحِيدَ حَقِيقَتُهُ: أَنْ تَرَى الْأُمُورَ كُلَّهَا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى رُؤْيَةً^(١) تَقْطَعُ
[الالتفات] ^(٢) عَنِ الْأَسْبَابِ وَالْوَسَائِطِ، فَلَا تَرَى الْخَيْرَ وَالشَّرَّ إِلَّا مِنْهُ
تَعَالَى ^(٣).

وهذا المقام يُشْمَرُ التَّوَكُّلَ وَتَرْكَ شِكَايَةِ الْخَلْقِ، وَتَرْكَ لَوْمِهِمُ وَالرِّضَا عَنِ
اللَّهِ تَعَالَى، وَالتَّسْلِيمَ لِحُكْمِهِ.
وَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ الرَّبُوبِيَّةَ مِنْهُ تَعَالَى لِعِبَادِهِ، وَالتَّائُلُّ مِنْ عِبَادِهِ لَهُ
سَبْحَانَهُ، كَمَا أَنَّ الرَّحْمَةَ هِيَ الْوَصْلَةُ^(٤) بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ عَزَّ وَجَلَّ.
وَاعْلَمْ أَنَّ أَنْفَسَ الْأَعْمَالِ، وَأَجَلَّهَا قَدْرًا: تَوْحِيدُ اللَّهِ تَعَالَى.
غَيْرَ أَنَّ التَّوْحِيدَ لَهُ قِشْرَانِ^(٥):

(١) «رؤية سقطت من (ب).»

(٢) في الأصول: «التقابل» والتصويب من حاشية نسخة (ج).

(٣) قارن بـ «الإحياء»: (٤٥/١).

(٤) في (ج): «الوصيلة»، وهو خطأ.

(٥) من هنا إلى قوله: «وهذا التوحيد مقام الصديقين» مستفاد من «إحياء علوم الدين»
للغزالي: (٤٥-٤٦).

يقصد المؤلف - رحمه الله - أن للتوحيد أعمالاً ظاهرة لا بد منها لكل مسلم، وهي ما
عبر عنها (بالقشر)، لظهورها وعدم خفائها.
فكانه أراد بالقشر الأعمال الظاهرة، كالتلفظ بالشهادتين... ونحوها، وأراد باللب
الأعمال القلبية. مثل أركان الإيمان، وذلك لخفائها، وعدم ظهورها، ولا شك في
أهمية القشر حينئذ، والله أعلم.

القِشْرُ الأول: أن تقول بلسانك: «لا إله إلا الله»، ويُسمى هذا القول: توحيداً، وهو مناقض للتثليث الذي تعتقده النصارى. وهذا التوحيد يصدر - أيضاً - من المنافق الذي يخالف سره جهره. القِشْرُ الثاني: أن لا يكون في القلب مخالفة ولا إنكار لمفهوم هذا القول، بل يشتمل القلب على اعتقاد ذلك، والتصديق به، وهذا هو توحيد عامة الناس.

ولباب التوحيد: أن يرى^(١) الأمور كلها من الله^(٢) تعالى، ثم يقطع الالتفات [باب التوحيد] عن الوسائط، وأن يعبدَه سبحانه عبادة/ يفردَه بها، ولا يعبد غيره. [٤٨/ب] ويخرج عن هذا التوحيد: اتباع الهوى، فكل من أتبع هواه؛ فقد أخذ هواه معبوده^(٣). قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣].

وإذا تأملت عرفت أن عابد الصنم لم يعبدَه، إنما عبدَ هواه، وهو ميل نفسه إلى دين آباؤه فيتبع ذلك الميل. وميل النفس إلى المألوفات أحد المعاني التي يُعبر عنها بالهوى. ويخرج عن هذا التوحيد: السخَطُ على الخلق، والالتفات إليهم؛ فإن من

(١) أي: العبد.

(٢) (م) و(ج): «الله».

(٣) قال ابن القيم: «إن الله سبحانه وتعالى جعل متبع الهوى بمنزلة عابد الوثن...» اهـ وذكر الآية: انظر: «روضة المحبين»: (ص ٤٧٥-٤٧٦).

يرى الكل من الله؛ كيف يسخطُ على^(١) غيره أو يأملُ سواه؟ وهذا التوحيدُ مقامُ الصديقين.

ولا ريب أن توحيدَ الربوبية لم ينكره المشركون، بل أقرُّوا بأنه سبحانه [تحقيق الكلام في توحيد الإلهية والربوبية] حه خالقهم، وخالقُ السماوات والأرض، والقائم^(٢) بمصالح العالم كله، وإنما أنكروا توحيد الإلهية والمحبة^(٣)، كما قد حكى اللهُ تعالى عنهم في قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

فلما سَوَّوا غيره به في هذا التَّوحيد كانوا مشركين، كما قال اللهُ تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]. أي: يسوون غيره به.

وقال اللهُ تعالى: ﴿وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾^(٤) [الأنعام: ١٥٠]. وقد علَّم اللهُ سبحانه وتعالى عباده كيف مباينة الشرك في توحيد الإلهية، وأنه تعالى [حقيق]^(٥) بإفراده ولياً وحكماً ورباً؛ فقال تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ

(١) في (أ): «على من»، والتصويب من (ب) و(ج).

(٢) في (م): «العليم».

(٣) انظر: «مدارج السالكين»: (٣/ ٢٠)، و«مجموع الفتاوى»: (١٤/ ٣٨٠).

(٤) الآية ساقطة من (ج).

(٥) زيادة يقتضيها السياق، وليست في الأصول.

أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿ [الأنعام: ١٤] وقال: ﴿ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ أَبْتَنِي حَكَمًا ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقال ^(١): ﴿ قُلْ أَعَيَّرَ اللَّهُ أَبْنِي رَبًّا ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

فلا وليَّ ولا حَكَمَ ولا رَبَّ إِلَّا اللهُ، الذي مَن عَدَلَّ به غيرَه فقد أشركَ في ألوهيَّته، ولو وحَّد رُبوبيَّته.

فتوحيدُ الربوبيَّة هو الذي اجتمعت فيه الخلائقُ: مؤمنها وكافرها.

وتوحيدُ الألوهية مَفْرُقُ الطَّرِيقِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُشْرِكِينَ، ولهذا كانت [مفروق الطرق بين المؤمنين] كلمةُ الإسلامِ «لا إلهَ إِلَّا اللهُ». فلو قال: «لا رَبَّ إِلَّا اللهُ» لما أَجْرَاهُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ.

فتوحيدُ الألوهية هو المطلوبُ من العباد، ولهذا كان أصلُ ^(٢) «الله»: الإله، كما هو قولُ سيبويه، وهو الصحيحُ، وهو قولُ جمهورِ أصحابه، إِلَّا مَنْ شَدَّ مِنْهُمْ ^(٣).

وبهذا الاعتبارِ الذي قَرَرنا به الإله، وأنه المحبوبُ، لاجتماعِ صفاتِ الكمالِ فيه: كانَ «اللهُ» هو الاسمُ الجامعُ/ لجمع ^(٤) معاني الأسماءِ الحسنَى والصفاتِ العُلَيَا، وهو الذي ينكره المشركون.

ويحتجُّ الربُّ - سبحانه - عليهم بتوحيدهم رُبوبيَّته على توحيدِ [الاحتجاج بتوحيد الإلهية لتوحيد الربوبية]

(١) «قل أعير...» إلى هنا ساقط من (أ) والمثبت من (ب، ج).

(٢) في (ج): «أصله».

(٣) مستفاد من «بدائع الفوائد»: (٢/٧٨٢)، وانظر «الكتاب»: (٢/١٩٥) لسبويه.

(٤) «لجمع» سقطت من (ب).

أَلُوهُيَّتِهِ^(١)، كما قال الله تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (٥٩) أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنبِتُوا شَجَرَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ بَلَّ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ (٦٠) [النمل: ٥٩-٦٠].

وكلما ذكر تعالى من آياته جملةً من الجملِ قال عقيها: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ﴾ فأبان - سبحانه وتعالى - بذلك: أن المشركين إنما كانوا يتوقفون في إثبات^(٢) توحيد الإلهية لا الربوبية، على أن منهم من أشرك في ربوبية - كما يأتي بعد ذلك إن شاء الله تعالى -

وبالجملة؛ فهو تعالى يحتج على منكري الإلهية بإثباتهم الربوبية.

«والمَلِكُ» هو: الأمرُ النَّاهِي، الذي لا يخلُق خلقاً بمقتضى ربوبيته ويتركهم^(٤) سدى معطلين لا يؤمرون ولا يُنهون، ولا يثابون ولا يُعاقبون، فإنَّ الملك هو الأمر النَّاهِي، المعطى المانع، الصَّارُ النَّافِعُ، المُثِيبُ المُعَاقِبُ^(٥).

[معنى
الملك]

ولذلك جاءت الاستعاذة في «سورة النَّاسِ» و«سورة الفلقِ» بالأسماءِ الحُسْنَى الثَّلَاثَةِ: (الرَّبُّ وَالْمَلِكُ وَالْإِلَهُ)؛ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ

(١) «على توحيد ألوهيته» سقطت من (ب).

(٢) انظر: «مدارج السالكين»: (١/ ٤٤٤)، و«بدائع الفوائد»: (٢/ ٧٨٠ - بتحقيقي).

(٣) في (ب): «فإثبات»، وهو خطأ.

(٤) في (أ): «وتركهم»، والتصويب من (ب).

(٥) انظر: «بدائع الفوائد»: (٢/ ٧٨١).

النَّاسِ ﴿١﴾ [الناس: ١]، كَانَ فِيهِ إِثْبَاتٌ أَنَّهُ خَالِقُهُمْ وَفَاطَرُهُمْ، فَبَقِيَ أَنْ يُقَالَ: لِمَا خَلَقَهُمْ هَلْ كَلَّفَهُمْ وَأَمَرَهُمْ وَنَهَاَهُمْ؟

قِيلَ: نَعَمْ؛ فَجَاءَ: ﴿مَلِكِ النَّاسِ ﴿٢﴾﴾ [الناس: ٢] فَأَثْبَتَ الْخَلْقَ وَالْأَمْرَ ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾^(١) [الأعراف: ٥٤].

فَلَمَّا قِيلَ ذَلِكَ، قِيلَ: فَإِذَا كَانَ رَبًّا مُوَجِّدًا وَمَلَكًا مَكْلَفًا؛ فَهَلْ يُحِبُّ وَيُرْعَبُ إِلَيْهِ، وَيَكُونُ التَّوَجُّهُ إِلَيْهِ غَايَةَ الْخَلْقِ وَالْأَمْرِ؟

قِيلَ: ﴿إِلَهُ النَّاسِ ﴿٣﴾﴾ [الناس: ٣]، أَيُّ: مَأْلُوهُمْ وَمُحْبُوبُهُمُ الَّذِي لَا يَتَوَجَّهَ الْعَبْدُ الْمَخْلُوقُ الْمَكْلَفُ الْعَابِدُ إِلَّا لَهُ، فَجَاءَتِ الْإِلَهِيَّةُ خَاتِمَةً وَغَايَةً، وَمَا قَبْلَهَا^(٢) كَالْتَوَطُّئَةِ لَهَا.

وَهَاتَانِ السُّورَتَانِ أَعْظَمُ عُرْوَةٌ^(٣) فِي الْقُرْآنِ، وَجَاءَتِ الْإِسْتِعَاذَةُ بِهِمَا وَقْتُ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَحِينَ سَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ، وَخِيَلَ لَهُ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ، وَأَقَامَ عَلَى ذَلِكَ أَرْبَعِينَ^(٤) يَوْمًا، كَمَا فِي «الصَّحِيحِ»^(٥)،

[ب/٤٩]

(١) الآية ساقطة من (ب).

(٢) من قوله: «إلا له...» إلى هنا ساقط من (أ).

(٣) أي أعظم رقية في القرآن. انظر: «القاموس»: (ص ٤٢٨)، واللسان: (٣/٤٩٩).

(٤) قال الحافظ في «الفتح»: (١٠/٢٣٧): «وقع في رواية أبي ضمرة عند الإسماعيلي

«فأقام أربعين ليلة»، وفي رواية وهيب عن هشام عند أحمد: «سته أشهر»، ويمكن

الجمع بأن تكون الستة أشهر من ابتداء تغير مزاجه، والأربعين يوماً من استحكامه»

اهـ.

(٥) البخاري (مع الفتح): (١٠/٢٣٢)، ومسلم برقم (٢١٨٩).

وكانت عَقْدٌ^(١) السَّحْرِ إحدى عشرة عَقْدَةٌ^(٢)؛ فَأَنْزَلَ اللهُ «المعوذتين» إحدى عشرة/ آيةً، فأنحلت بكل آية عَقْدَةٌ.

وتعلقت الاستعاذة في أوائل القرآن باسمه «الإله»، وهو المعبود وحده؛ لاجتماع صفات الكمال فيه، ومناجاة العبد لهذا الإله الكامل ذي الأسماء الحُسنى والصفات العُلَيَا، المرغوب إليه في أن يُعيّد عبده الذي يُناجيه بكلامه من الشيطان الحائل بينه وبين مناجاة ربه.

ثُمَّ أُنسَحَبَ التعلُّقُ باسمِ «الإله» في جميع المواطن الذي يُقال فيها: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»؛ لأن اسم الله هو الغاية للأسماء؛ ولهذا كان كل اسم بعده لا يتعرّف إلاّ به؛ فنقول: الله هو السَّلَامُ المؤمنُ المهيمُنُ^(٣)، فالجلالة تُعرّف غيرها، وغيرها لا يُعرّفها^(٤).

والذين أشركوا به تعالى في الربوبية منهم من أثبت معه خالقاً آخر - وإن لم يقولوا إنه مكافئ له - وهم المشركون، ومن ضاهاهم من القدرية.

(١) في (أ): «عقدة»، والمثبت من (ب)

(٢) ذكر الحافظ في «الفتح»: (٢٣٦/١٠) أنه جاء من حديث ابن عباس بسند ضعيف أن عدد العقد إحدى عشرة عقدة، أخرجه البيهقي في «الدلائل»، وجاء عنه مثل ذلك بسند آخر لكنه منقطع عند ابن سعد.

(٣) «المهيمن» ساقطة من (ب).

(٤) انظر: «مدارج السالكين»: (٤١/١)، و«جامع البيان»: (٨٢-٨٣/١) و«الجامع لأحكام القرآن»: (٧٢-٧٣)، و«تفسير ابن كثير»: (٢٠-٢١/١) و«اللسان»: (٤٦٧-٤٧١).

ورُبُوبِيَّتُهُ - سبحانه - للعالمِ الربوبيَّةُ الكاملةُ المطلقةُ الشَّاملةُ تُبْطَلُ أقوالهم؛ لأنها تقتضي ربوبيَّةَ لجميعِ ما فيه من الذَّواتِ والصِّفاتِ والحركاتِ والأفعالِ.

وحقيقة قولِ القدريةِ المجوسيةِ: أَنَّهُ تعالى ليس ربًّا لأفعالِ الحيوانِ ولا تتناولها ربوبيَّتُهُ؛ إذ كيف يتناول ما لا يدخل تحت قُدْرَتِهِ ومشيئَتِهِ وخلقه؟

[أنواع الشرك]

وشركُ الأُممِ كُلِّه نوعان:

شركٌ في الإلهية، وشركٌ في الربوبية^(١).

فالشركُ في الإلهية والعبادة هو الغالبُ على أهلِ الإِشْرَاقِ، وهو شركُ عِبَادِ^(٢) الأصنامِ، وعِبَادِ الملائكةِ وعِبَادِ الجِنِّ، وعِبَادِ المشايخِ والصالحينِ الأحياءِ والأمواتِ الذين قالوا: إِنَّمَا^(٣) نعبدهم ليقربونا إلى الله زُلْفَى، ويشفعُوا^(٤) لنا عنده، وينالنا بسببِ قُرْبِهِم من الله وكرامته لهم: قُرْبٌ وكرامةٌ، كما هو المعهودُ في الدُّنيا من حصولِ الكرامةِ والزُّلْفَى لمن يخدمُ أعوانَ الملكِ وأقاربه وخاصَّته.

والكتبُ الإلهية كُلُّها من أولِّها إلى آخرها تُبْطَلُ هذا المذهبَ وتردُّه

(١) من قوله: «والذين أشركوا...» إلى هنا ملخَّص من «مدارج السالكين»: (٧٤/١).

وانظر في نوعي الشُّرك: «مجموع الفتاوى»: (٩٢-٩٣).

(٢) في (ب): «عبادة».

(٣) «إنما» ليست في (ج) و(م).

(٤) في (ب) و(ج): «ويشفعون»، والصواب ما في (أ).

وتَقَبَّحُ أَهْلَهُ، وَتَنَصَّرُ عَلَى أَتْهَمِ أَعْدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَجَمِيعُ الرُّسُلِ - صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - مَتَّفِقُونَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَوْلَاهِمُ / إِلَى آخِرِهِمْ، وَمَا أَهْلَكَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَهْلِكَ مِنَ الْأُمَمِ (١) إِلَّا بِسَبَبِ هَذَا الشَّرْكَ وَمِنْ أَجَلِهِ (٢).

[أصل الشرك في توحيد الإلهية]

وَأَصْلُهُ الشَّرْكَ فِي مَحَبَّةِ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فَأَخْبَرَ سَبْحَانَهُ أَنَّهُ مَنْ أَحَبَّ مَعَ اللَّهِ شَيْئًا غَيْرَهُ (٣) كَمَا يَحِبُّهُ، فَقَدْ لَخَذَ نَدًا مِنْ دُونِهِ. وَهَذَا عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلِينَ فِي الْآيَةِ: أَنَّهُمْ يَحِبُّونَهُمْ كَمَا يَحِبُّونَ اللَّهَ (٤).

وهذا هو «العدل» المذكور في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ

يَعْدِلُونَ ﴿١﴾ [الأنعام: ١]، والمعنى على أصح القولين: أَنَّهُمْ يَعْدِلُونَ بِهِ غَيْرَهُ فِي الْعِبَادَةِ فَيُسَوُّونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ فِي الْحَبِّ وَالْعِبَادَةِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْمُشْرِكِينَ فِي النَّارِ لِأَصْنَامِهِمْ: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿١٧﴾ إِذْ نُسْوِئُكُمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨].

ومعلوم قطعاً: أَنَّ هَذِهِ التَّسْوِيَةَ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ فِي كَوْنِهِ رَبَّهُمْ

(١) في (ج): «وما أهلك الناس من الأمم».

(٢) من قوله: «والكتب الإلهية...» إلى هنا مقتبس من «إغاثة اللّهفان»: (٢/ ٣٢١-٣٢٢).

(٣) «غيره» ليست في (ج).

(٤) وانظر الأقوال في الآية: «جامع البيان» (٢/ ٧١-٧٢)، و«الجامع لأحكام القرآن»:

(٢/ ١٣٧)، و«مدارج السالكين»: (٣/ ٢١)، و«روضة المحبين»: (ص ٢٠٠).

وخالقهم، فإنهم كانوا كما أخبر الله عنهم مُقَرَّرِينَ بأنَّ الله تعالى وحده هو ربُّهم وخالقهم، وأنَّ الأرضَ ومَن فيها له وحده، وأنَّه ربُّ السماوات السَّبْعِ وربُّ العرشِ العظيمِ، وأنَّه سبحانه هو الذي بيده ملكوتُ كلِّ شيءٍ، وهو يُجِيرُ ولا يُجَارُ عليه.

وإنَّما كانت هذه التسوية بينهم وبينه تعالى في المحبَّة والعبادة، فمن أحبَّ غيرَ الله تعالى، وخافه ورجاه، ودلَّ له كما يُحِبُّ الله ويخافه ويرجوه، فهذا هو الشُّركُ الذي لا يغفره الله، فكيف بمن كان غيرَ الله آثر^(١) عنده، وأحبَّ إليه، وأخوفَ عنده، وهو في مرضاته أشدُّ سعيًا منه في مرضاة الله؟

فإذا كان المسوِّي بين الله وبين غيره في ذلك مشركًا، فما الظنُّ بهذا؟ فعيادًا بالله من أن ينسلخ القلب من التوحيد والإسلام كانسلاخ الحية من قشرها! وهو يظنُّ أنَّه مسلمٌ موحدٌ. فهذا أحد أنواع الشرك^(٢).

[الأدلة على
توحيد الله]

والأدلة الدالة على أنَّه تعالى يجبُ أن يكونَ وحده هو المألوه تُبطلُ هذا الشُّركَ، وتُدحِضُ حُجَجَ أهلِهِ، وهي^(٣) أكثرُ من أن يحيطَ بها إلاَّ اللهُ تعالى، بل كلُّ ما خلقه اللهُ تعالى فهو آيةٌ شاهدةٌ بتوحيده، وكذلك كلُّ ما أمرَ به.

(١) من (ب) و(م). وفي (ج): «أتمَّ».

(٢) انظر: «مدارج السالكين»: (٣/ ٢٠-٢٢).

(٣) في النسخ الثلاث: «وهو». والتصويب من (ج).

فَخَلَقَهُ وَأَمْرَهُ، / وما^(١) فَطَرَ عَلَيْهِ عِبَادَهُ وَرَكَّبَ فِيهِمْ مِنَ الْعُقُولِ^(٢): شَاهِدٌ
بِأَنَّهُ^(٣) اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَأَنَّ كُلَّ مَعْبُودٍ سِوَاهُ بَاطِلٌ، وَأَنَّهُ هُوَ اللَّهُ الْحَقُّ
الْمُبِينُ - تَقَدَّسَ وَتَعَالَى - .

وَوَاعِجِبْأ كَيْفَ يُعْصَى الْإِلَهُ أَمْ كَيْفَ يَجْحَدُهُ الْجَاحِدُ
وَلِلَّهِ فِي كُلِّ تَحْرِيكَةٍ وَتَسْكِينَةٍ أَبْدًا شَاهِدُ
وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَّهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ^(٤)

والنوع الثاني من الشرك: [الشرك في الربوبية]

الشَّرْكُ^(٥) بِهِ تَعَالَى فِي الرَّبُوبِيَّةِ^(٦): كَشْرِكٍ مَنْ جَعَلَ مَعَهُ خَالِقًا آخَرَ،
كَالْمَجُوسِ وَغَيْرِهِمْ، الَّذِينَ يَقُولُونَ بِأَنَّ لِلْعَالَمِ رَبَّيْنِ:

أحدهما: خالق الخير، [ويقولون له بلسان الفارسية: «يَزْدَان»]. والآخر:
خالق الشرِّ، [ويقولون له المَجُوسُ بلسانهم: «أَهْرَمَنْ»]^(٧).

(١) «وما» مكررة في (أ).

(٢) في (ج): «القوى».

(٣) في النسخ الثلاث: «بأن» والتصويب من (ج).

(٤) الأبيات في «ديوان أبي العتاهية» (ص ١٠٤)، والبيت الأول والثالث في «الأغاني»:

(٤/٣٩) منسوبين إليه، وذكر ابن خلكان البيت الأخير في «الوفيات»: (١٣٨/٧)،

ونسبه لأبي نواس.

(٥) «الشرك» ساقطة من (ج).

(٦) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١/٩٢).

(٧) ما بين المعكوفين في الموضوعين زيادة من (ج). انظر: «مجموع الفتاوى»: (٣/٩٧).

وكالفلاسفةِ ومَن تبعهم الذين يقولونَ بأنَّه لم يصدِرْ عنه إلاَّ واحدٌ بسيطٌ، وأنَّ مصدرَ المخلوقاتِ كلِّها عن العقولِ والنفوسِ، وأنَّ مصدرَ هذا العالمِ عن العقلِ الفعَّالِ، فهو ربُّ كلِّ ما تحته ومدبِّره^(١)!!

وهذا شرٌّ من شرك^(٢) عبَاد الأصنامِ والمجوسِ والنَّصارى، وهو أَخْبَثُ [أخبث شرك في العالم] شركٍ في العالمِ؛ إذ يتضمَّنُ من التعطيلِ وجحدِ إلهيته - سبحانه - وربوبيته، واستنادِ الخلقِ إلى غيرِه - سبحانه - ما لم يتضمَّنْهُ شركُ أمَّةٍ من الأممِ. وشركُ القدريةِ مختَصِرٌ من هذا، وبابٌ يُدخِلُ منه إليه. ولهذا شبَّهَهُم الصحابةُ - رضيَ اللهُ عنهم - بالمجوسِ، كما ثبتَ عن ابنِ عمرَ^(٣) وابنِ عَبَّاسٍ^(٤) - رضيَ اللهُ عنهم -.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١١٣/٣) وفيه الرد عليهم.

(٢) في (ج): «قول».

(فائدة): في كيفية التخلُّص من شرك الربوبية.

قال شيخ الإسلام: «ولكن إذا أراد التخلُّص من هذا الشرك، فليُنظر إلى المعطي الأوَّل مثلاً، فيشكره على ما أولاه من النعم، وينظر إلى من أسدى إليه المعروف فيكافئه عليه، لقوله عليه السلام: «مَنْ أَسَدَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافَتْوهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تَكَافَتْوهُ فَادْعُوا لَهُ، حَتَّى تَرَوْا أَنْكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ...»». «مجموع الفتاوى»: (٩٢/١).

(٣) أخرجه أحمد في «السنة»: (ص ١٣٠)، واللالكائي: (٦٤٣/٤).

(٤) أخرجه اللالكائي: (٦٩٥/٤).

وقد رَوَى أهلُ «السُّنَنِ» فيهم ذلك مرفوعاً: «أَتَهُمْ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ»^(١).
وكثيراً ما يجتمعُ الشركانِ في العبدِ^(٢)، وينفردُ أحدهما عن الآخر.
والقرآنُ الكريمُ، بل الكتبُ المنزَّلةُ من عند الله تعالى كلها مصرَّحةٌ بالردِّ على أهلِ
هذا الإِشْرَاقِ، كقوله تعالى: ﴿وَيَاكَ تَقْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فَإِنَّهُ يَنْفِي شِرْكَ الْمَحْبَبَةِ
وَالْإِلَهِيَّةِ. وقوله: ﴿وَيَاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] فإنه يَنْفِي شِرْكَ الْخَلْقِ

(١) أخرجه أبو داود: (٦٦/٥)، وابن أبي عاصم في «السنة»: (رقم ٣٣٨-٣٣٩) والحاكم: (٨٥/١) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر، ولم يخرجاه» اهـ. أقول: لم يصح سماعه منه. انظر: «جامع التحصيل»: (ص ١٨٧).

وأخرجه اللالكائي: (رقم /١١٥٠). وغيرهم من حديث ابن عمر.
وله شواهد من حديث جماعة من الصحابة، إلا أنها لا تخلو من مقال.
قال ابن القيم في «تهذيب السنن»: (٦٠/٧): «وهذا المعنى قد روي عن النبي ﷺ من حديث: ابن عمر، وحذيفة، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، ورافع بن خديج...». ثم تكلم على أسانيدها... وأنها جميعاً لا تخلو من مقال.

وانظر: «مختصر سنن أبي داود»: (٦١-٥٦/٧)، و«أجوبة الحافظ عن أحاديث المصاييح»: (٣/١٧٧٩)، و«المقاصد الحسنة»: (ص ٢٣٤)، و«اللاليء المصنوعة»: (١/٢٥٧-٢٦٠)، و«كشف الخفاء»: (٢/١١٩-١٢٠)، و«فيض القدير»: (٤/٥٣٥)، و«ظلال الجنة»: (رقم /٣٢٨-٣٢٩).

(٢) «العبد» ساقطة من (ب).

والربوبية.

فتضمَّنت هذه الآية «تجريد التوحيد» لربِّ العالمين في العبادة، وأنَّه لا يجوزُ إشراكُ غيره معه لا في الأفعال/ ولا في الألفاظ، ولا في الإرادات^(١).

فالشُّركُ به في الأفعال، كالسُّجود لغيره - سبحانه -، والطواف بغير البيت المحرَّم، وحلقِ الرأسِ عبوديَّةً وخضوعاً لغيره، وتقبيلِ الأحجارِ غير الحجرِ الأسودِ الذي هو يَمينه تعالى في الأرض^(٢)، أو تقبيل القبور واستلامها والسجود لها.

- (١) من هذا الموضوع إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ...﴾ الآية (ص ٦٧) استفاده المصنّف من كتاب «الجواب الكافي»: (ص ١٩٦-٢٠٠) مع بعض التصرف.
- (٢) وقد جاء في ذلك حديث لا يصح ولفظه: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض».
- أخرجه ابن عدي في «الكامل»: (٣٤٢/١)، والخطيب في «تاريخ بغداد»: (٣٢٨/٦). وفي سننه إسحاق بن بشر الكاهلي، وهو متهم بوضع الحديث. وانظر في الكلام عليه: «العلل المتناهية»: (٥٧٥/٢)، و«فيض القدير»: (٤١٠/٣)، و«كشف الخفاء»: (٤١٧-٤١٨)، و«السلسلة الضعيفة» رقم (٢٢٣).
- وأخرجه الأزرق في «أخبار مكة»: (٣٢٣-٣٢٤) بإسنادين موقوفاً على ابن عباس (ورجاله ثقات) بلفظ: «الركن يمين الله في الأرض».
- (تنبيه): الحديث لا يصح وإن حسَّنه العجلوني في «الكشف» لأنَّ تحسينه لم يكن على قواعد المحدثين، وله مثل هذا الصنيع في غير موضع من كتابه، فليُتنبَّه لذلك!

وقد لعن النبي ﷺ مَن لَخَذَ قُبُورَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ ^(١) مَسَاجِدَ يُصَلِّيَ اللهُ ^(٢) فِيهَا، فَكَيْفَ مِنْ اتَّخَذَ الْقُبُورَ أَوْثَانًا تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ؟ فَهَذَا لَمْ يَعْلَمْ
معنى قول الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ...﴾.

وفي «الصحيح» ^(٣) عنه ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا
قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».

وفيه ^(٤) عنه أيضاً: «إِنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءٌ،
وَالَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ».

وفيه ^(٥) أيضاً عنه ﷺ: «إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ،

(١) زيادة من (ب) و(ج).

(٢) «الله» ليست في (ب) و(ج).

(٣) أخرجه البخاري (مع الفتح): (٦٣٣/١)، ومسلم برقم (٥٢٩).

(٤) أخرجه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم (الفتح): (١٧/١٣) دون قوله: «والذين يتخذون
القبور مساجد».

والحديث أخرجه أحمد: (٤٣٥/١). وابن خزيمة: (٦/٢)، وابن حبان «الإحسان»:

(٩٤/٦). والطبراني في «الكبير»: (٢٣٢/١٠) وغيرهم.

كلهم من طريق عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن ابن مسعود - رضي الله عنه -
به.

وفيه عاصم بن أبي النجود، في حفظه مقال، وحديثه حسن.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الافتضاء»: (٦٧٤/٢): «بإسناد جيد». وقال

الهيتمي في «المجمع»: (٣٠/٢): «رواه الطبراني في الكبير وإسناده حسن».

(٥) أخرجه مسلم برقم (٥٣٢)، ولفظه: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ... أَلَا

أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، فَإِنِّي أَنهَأَكُم عَنْ ذَلِكَ». وفي «مسند الإمام أحمد»^(١) و«صحيح ابن حبان»^(٢) عنه ﷺ: «لعن الله»^(٣) زَوَارَاتِ الْقُبُورِ وَالْمَتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ». وقال: «اشتدَّ غضبُ الله على قومٍ»^(٤) اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(٥).

وإنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِهِمْ مَسَاجِدَ. أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ. إِنِّي أَنهَأَكُم عَنْ ذَلِكَ».

(١) (٢٢٩/١).

(٢) «الإحسان»: (٤٥٢/٧).

والحديث أخرجه أبو داود: (٥٥٨/٣)، والنسائي: (٩٤-٩٥/٤) والترمذي: (١٣٦/٢) وابن ماجه: (٥٠٢/٢) مختصراً، وغيرهم من طرق عن محمد بن جُحادة عن أبي صالح باذام مولى أم هانئ، وهو «ضعيف رمي بالتدليس»، وقد تفرد بزيادة: «والمتخذين عليها المساجد والسرج».

أمَّا الشَّطْرُ الْأَوَّلُ مِنَ الْحَدِيثِ فَلَهُ شَوَاهِدٌ قَوِيَةٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَحَسَانَ بْنِ ثَابِتٍ.

(٣) «لعن الله» سقطت من (ب).

(٤) في النسخ الثلاث: «أقوام» والمثبت من (ج) ومصادر الحديث.

(٥) أخرجه مالك في «الموطأ»: (١٧٢/١)، وعبدالرزاق في «المصنف»: (٤٠٦/١) وابن سعد في «الطبقات»: (٢٤١/٢)، والبزار «الكشف»: (٢٢٠/١)، وابن عبد البر

في «التمهيد»: (٤٢-٤٣)، عن زيد بن أسلم مرسلًا.

وله شاهد من حديث أبي هريرة بلفظ مقارب، أخرجه أحمد: (٢٤٦/٢)، والحميدي: (٤٤٥/٢). وإسناده لا بأس به.

وقال: «إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا^(١) إِذَا مَاتَ فِيهِمَ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَةَ^(٢)، أَوْلَيْتَكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ»^(٣).

والناس في هذا الباب - أعني زيارة القبور -، ثلاثة أقسام^(٤):

قوم^(٥) يزورون الموتى؛ فيدعون لهم، وهذه هي الزيارة الشرعية.

وقوم يزورونهم يدعون بهم؛ فهؤلاء هم المشركون، [وجّهلة العوام والطغام من غلاتهم]^(٦).

وقوم يزورونهم، فيدعونهم أنفسهم، وقد قال النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ

(١) «كانوا» ليست في (ج).

(٢) في (ج): «الصور».

(٣) أخرجه البخاري (مع الفتح): (١/٦٣٣)، ومسلم برقم (٥٢٨) من حديث عائشة - رضي الله عنها -.

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١/٣١٢، ٣٢٩-٣٣٣، ٣٥٠-٣٥٨) و(٢٧/٧٢)، و«زاد

المعاد»: (١/٥٢٧)، و«إغاثة اللهفان»: (١/٢٩٥ وما بعدها) و(٢/٣١٤) و«الروح»: (ص ٥-١٦، ١١٩).

وبقي من الأقسام: قوم يزورونهم، ويدعونهم عندهم، ويرون الدعاء عنده أولى من

الدعاء في المساجد. انظر: «زاد المعاد»: (١/٥٢٧).

(٥) في (ج): «قسم».

(٦) ما بين المعقوفين ليس في (ج) و(م)، ومكانها: «في الألوهية والمحبة».

قبري وثناً يُعبدُ»^(١)، وهؤلاء هم المشركون في الربوبية^(٢).

وقد حمى النبي ﷺ جانب التوحيد أعظم حماية، تحقيقاً لقوله تعالى:

[حماية النبي
ﷺ لجانب
التوحيد]

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ حتى نهى عن الصلاة في هذين الوقتين؛ [لكونها]^(٤) ذريعة إلى

التشبه بعباد الشمس الذين يسجدون لها في هاتين الحالتين.

ب/٥١ / وسدَّ ﷺ الذريعة بأنَّ مَنَعَ من الصلاة بعد العصر والصبح؛ لاتصال

هذين الوقتين بالوقتتين^(٥) اللذين^(٦) يسجدُ المشركون فيهما للشمس^(٧).

[السجود لغير
الله]

وأما السجود لغير الله؛ فقد قال - عليه الصلاة والسلام - : «لا يُبغى لأحدٍ

أن يسجدَ لأحدٍ إلا لله»^(٨).

(١) تقدّم تخريجه (ص ٥٢) لأنه قطعة من حديث: «اشتد غضب الله...» الحديث.

(٢) «وقد قال...» إلى هنا ساقط من (ج).

(٣) «وهؤلاء هم...» زيادة من (ج).

(٤) سقطت من الأصول، هي ملحقة في هامش نسخة (ج).

(٥) «بالوقتتين» سقطت من (ج).

(٦) في (أ): «الذي» والمثبت من (ب) و(ج).

(٧) قال ابن القيم - رحمه الله - : «وكذلك النهي عن الصلاة بعد العصر وبعد الفجر وإن

لم يحضر وقت سجود الكفار للشمس، مبالغة في هذا المقصود وحماية لجانب

التوحيد، وسدّاً للذريعة إلى الشرك بكلّ ممكن» اهـ. «إغاثة اللهفان»: (١/٥٣٤)،

وانظر: «إعلام الموقعين»: (٣/١٣٩-١٤٠).

(٨) أخرجه الترمذي: (٣/٤٦٥)، وابن حبان «الإحسان»: (٩/٤٧٠)، والبيهقي في

«الكبرى»: (٧/٢٩١) من حديث أبي هريرة، بسند فيه محمد بن عمرو بن علقمة، وقد

«ولا ينبغي» في كلام الله ورسوله إنما يستعمل للذي هو في غاية الامتناع^(١)، كقوله: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [س: ٦٩]، وقوله: ﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ [٣١] وَمَا يَنْبَغِي لَكُمْ ﴿[الشعراء: ٢١٠-٢١١]، وقوله: ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الفرقان: ١٨].

ومن الشرك بالله تعالى المبين لقوله تعالى: ﴿يَا كُفَّارُ بَدِّءْتَ الشِّرْكَ بِهِ فِي اللفظ، كالحلف بغيره، كما رواه الإمام أحمد^(٢)، وأبو داود^(٣) عنه [الله] أنه قال: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ» صححه الحاكم^(٤) وابن حبان^(٥).

تكلم فيه من قبل حفظه. قال الحافظ: «صدوق له أوهام»، وقال الذهبي في «الميزان»: (١١٩/٥): «حسن الحديث...».

وله شواهد من حديث جماعة من الصحابة.

(١) وهذا ما قرره ابن القيم أيضاً في كتبه الأخرى، ينظر «إعلام الموقعين»: (٤٣/١)، و«بدائع الفوائد»: (٣/٤).

(٢) في «المسند»: (٢/٣٤-٨٦).

(٣) في «السنن»: (٣/٥٧٠).

(٤) «المستدرک»: (١٨/١) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين...» وكذا قال في: (٤/٢٩٧). لكن الحسن بن عبيد الله لم يخرج له البخاري.

(٥) «الإحسان»: (١٠/١٩٩-٢٠٠).

والحديث أخرجه أيضاً الطيالسي برقم (١٨٩٦)، والترمذي: (٩٣-٩٤) وقال: «هذا حديث حسن»، والبيهقي: (١٠/٢٩).

قال ابن حبان: أخبرنا الحسن بن (١) سفيان، ثنا عبد الله بن عمر الجعفي، ثنا عبد الرحيم (٢) بن سليمان، عن الحسن بن عبيد الله (٣) النخعي، عن سعد (٤) ابن عبيدة قال: كنت عند ابن عمر فحلف رجل بالكعبة فقال ابن عمر: ويحك! لا تفعل، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول «من حلف بغير الله تعالى فقد أشرك».

ومن الإشراك: قول القائل لأحد من الناس: «ما شاء الله وشئت»، كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال له (٥) رجل: ما شاء الله وشئت، فقال: «أجعلت (٦) لله ندا؟ قل: ما شاء الله وحده» (٧).

كلهم من طرق متعددة عن سعد بن عبيدة قال: كنت عند ابن عمر، فحلف رجل بالكعبة، فقال ابن عمر: ويحك، لا تفعل، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. والإسناد صحيح على شرط مسلم.

(١) تحرفت في (أ) و(ب) إلى: «و».

(٢) تحرفت في الأصول إلى «عبدالرحمن» والتصويب من «صحيح ابن حبان»، وكتب الرجال.

(٣) تحرفت في الأصول إلى «عبدالله» والتصويب من «صحيح ابن حبان» وكتب الرجال.

(٤) تحرفت في (ج) إلى: «سعيد».

(٥) «له» سقطت من (ج) و(م).

(٦) في (ج): «أجعلتني» وهي إحدى روايات الحديث، وفي (أ و م): «جعلت».

(٧) أخرجه أحمد: (٢١٤ / ١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (ص ٢٣٤)، وابن ماجه:

(٦٨٤ / ١)، وغيرهم. من طرق عن الأجلح عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس به.

هذا؛ مع أن الله - سبحانه - قد أثبت للعبد مشيئة، كقوله تعالى: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]، فكيف بمن يقول: أنا متوكِّل على الله وعليك، وأنا في حَسْبِ الله وَحَسْبِكَ، ومالي إِلَّا اللهُ وأنت، وهذا من الله ومنك، وهذا من بركاتِ الله وبركاتِكَ، واللهُ لي في السماءِ وأنت لي في الأرض؟!!

وازن بين هذه الألفاظِ الصادرةِ مِنْ غَالِبِ النَّاسِ اليومَ وبين ما نهى عنه من: «ما^(١) شاءَ اللهُ وشِئْتَ»، ثُمَّ انظرْ أَيُّهَا أَفْحَشُ؟ يَتَبَيَّنُ لَكَ أَنَّ قَائِلَهَا أُولَى بِالْبَعْدِ مِنْ ﴿إِيَّاكَ تَبَتُّ﴾ وبالجوابِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لقائلِ تِلْكَ الكَلِمَةِ، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ قَدْ جَعَلَ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ نِدًّا، فَهَذَا قَدْ جَعَلَ مَنْ لَا يُدَانِيهِ اللهُ نِدًّا.

وبالجملة؛ فالعبادةُ المذكورةُ في قوله: ﴿إِيَّاكَ تَبَتُّ﴾: هي^(٢) السُّجُودُ، والتوكُّلُ، والإِنَابَةُ، والتقوى، والخشيةُ، والتوبةُ، والندورُ^(٣)، والحلفُ، والتسبيحُ، والتكبيرُ، والتهلِيلُ، والتحميدُ، والاستغفارُ، وحلقُ الرأسِ خضوعاً وتعبدًا، والدعاءُ: كُلُّ ذَلِكَ مُحَضُّ^(٤) حَقَّ اللهُ تَعَالَى.

والأجملُ مختلفٌ فيه، وأكثر الأئمة على تضعيفه، لكنه يتقوى بشواهد.

(١) سقطت من (أ) و(ب)، والمثبت من (ج)، و«الجواب الكافي» (ص ١٩٩).

(٢) في (ب): «إياك نعبد، بالجواب من النبي ﷺ هي»، وهو انتقال نظر من الناسخ.

(٣) في (ج): «والندور» وهو كذلك في «الجواب الكافي» (ص ١٩٩).

(٤) «محض» ليست في (ج).

وفي «مسند الإمام أحمد»^(١): أَنَّ رجلاً أتى به النبي ﷺ قد أذنب ذنباً، فلما وقف بين يديه قال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَتُوبُ إِلَيْكَ وَلَا أَتُوبُ إِلَى مُحَمَّدٍ»، فقال ﷺ: «عَرَفَ الْحَقَّ لِأَهْلِهِ».

وخرَّجه الحاكم^(٢) من حديث الحسن، عن الأسود بن سريع، وقال: «حديثٌ صحيحٌ»^(٣).

وأما الشرك في الإرادات والنِّيَّاتِ، فذلك البحرُ الذي لا ساحلَ له، وقَلَّ مَنْ ينجو منه؛ فَمَنْ نوى بِعَمَلِهِ غيرَ وجهِ الله تعالى؛ لم يَقُمْ بحقيقةِ قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، فإن ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(٤) هي الحنيفةُ ملَّةُ إبراهيمَ التي أمرَ اللهُ بها عباده كلَّهم، ولا يَقْبَلُ من أحدٍ غيرها، وهي حقيقة الإسلام ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ

[الشرك في
الإرادات والنِّيَّاتِ]

(١) (٤٣٥/٣).

(٢) في «المستدرک»: (٢٥٥/٤).

(٣) وعبارته: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» اه، وتعقبه الذهبي في: «التلخيص» فقال: «ابن مصعب ضعيف».

والحديث أخرجه الطبراني في «الكبير»: (٢٨٦-٢٨٧/١). كلهم من طريق الحسن البصري عن الأسود بن سريع به.

وفي إسناده محمد بن مصعب. ضعفه الذهبي، وقال الحافظ: «صدوق كثير الغلط». وفيه الحسن البصري قيل: لم يسمع من الأسود بن سريع، قاله علي بن المديني، كما في «المراسيل» (ص ٤٠) لابن أبي حاتم، و«جامع التحصيل» (ص ١٦٣) للعلائي. وقيل: له سماع منه.

(٤) «إِنِّي أَتُوبُ إِلَيْكَ وَلَا أَتُوبُ إِلَى مُحَمَّدٍ» ساقط من (ب).

الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ ﴿٨٥﴾ [آل عمران: ٨٥].
 فَاسْتَمْسَكَ بِهَذَا الْأَصْلِ وَرُدَّ مَا أَخْرَجَهُ (١) الْمُبْتَدِعُ وَالْمَشْرُكُونَ إِلَيْهِ (٢) =
 تَحَقَّقْ مَعْنَى كَلِمَةِ الْإِلَهِيَّةِ.

فَإِنْ قِيلَ (٣): الْمَشْرُكُ إِنَّمَا قَصَدَ تَعْظِيمَ جَنَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ - لِعَظَمَتِهِ - [شبهة وردت]
 لَا يَنْبَغِي الدُّخُولُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْوَسَائِطِ وَالشُّفَعَاءِ كَحَالِ الْمُلُوكِ. فَالْمَشْرُكُ لَمْ
 يَقْصِدِ الْإِسْتِهَانَةَ بِجَنَابِ (٤) الرَّبُّوبِيَّةِ، وَإِنَّمَا قَصَدَ تَعْظِيمَهُ وَقَالَ: ﴿إِيَّاكَ
 تَعْبُدُ﴾ (٥)، وَإِنَّمَا أَعْبُدَ هَذِهِ الْوَسَائِطَ لِتَقَرُّبِنِي إِلَيْهِ وَتَدْخُلَ بِي عَلَيْهِ، فَهُوَ الْغَايَةُ،
 وَهَذِهِ وَسَائِلُ.

فَلِمَ كَانَ هَذَا (٦) الْقَدْرُ مُوجِبًا لِسُخْطِ اللَّهِ تَعَالَى وَغَضَبِهِ، وَمَخْلَدًا فِي النَّارِ،
 وَمُوجِبًا لِسَفْكِ دِمَائِ أَصْحَابِهِ، وَاسْتِبَاحَةِ حَرِيمِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ؟
 وَهَلْ يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ أَنْ يَشْرَعَ اللَّهُ تَعَالَى لِعِبَادِهِ التَّقَرُّبَ إِلَيْهِ بِالشُّفَعَاءِ
 وَالْوَسَائِطِ؛ فَيَكُونَ تَحْرِيمٌ هَذَا إِنَّمَا اسْتَفِيدَ بِالشَّرْعِ فَقَطْ؟ أَمْ ذَلِكَ قَبِيحٌ فِي

ب/٥٢

(١) فِي (ج): «مَا أَحْدَثَهُ».

(٢) «إِلَيْهِ» سَقَطَتْ مِنْ (ج).

(٣) مِنْ قَوْلِهِ: «فَإِنْ قِيلَ:....» إِلَى قَوْلِهِ: «فَتَارَةُ تَكْثُرُ الْوَسَائِطِ، وَتَارَةُ نَقْلٌ»؛ مُسْتَفَادٌ مِنْ

كِتَابِ: «الْجَوَابُ الْكَافِي» (ص ١٩١-١٩٤) مَعَ بَعْضِ التَّصْرِيفِ.

(٤) فِي (أَوْ م): «بِجَنَابِ».

(٥) «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» سَقَطَتْ مِنَ النُّسخِ الثَّلَاثِ.

(٦) «هَذَا» سَقَطَتْ مِنْ (ب).

الشَّرْع والعقل؛ يمتنع/ أن تأتي به شريعة من الشَّرَائِع^(١)؟

وما السِّرُّ في كونه لا يُعْفَرُ من بين سائر الذنوب؟ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ

اللَّهَ لَا يُعْفَرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَنَعَفَرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا

عَظِيمًا ﴿٤٨﴾ [النساء: ٤٨].

قُلْنَا: الشُّرْكُ شركان:

شركٌ متعلِّقٌ بذاتِ المعبودِ وأسمائه وصفاته وأفعاله.

وشركٌ في عبادته ومُعَامَلَتِهِ، وإن كان صاحبه يعتقد أنه - سبحانه - لا

شريك له في ذاته، ولا في صفاته.

فأمَّا الشُّرْكُ الثاني: فهو الذي فرغنا من الكلام فيه، وأشرنا إليه^(٢) الآن،

وسنُشَبِّعُ الكلامَ فيه إن شاء الله تعالى.

وأمَّا الشُّرْكُ الأوَّلُ فهو نوعان:

أحدهما: شُرْكُ التَّعْطِيلِ، وهو أقبحُ أنواعِ الشُّرْكِ، كشركِ فرعونَ في قوله:

﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣] وقال لهامان: ﴿ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَتْلُجُ

الْأَسْبَبَ﴾ [٣٦] أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كُذِّبًا﴾

[غافر: ٣٦-٣٧].

والشُّرْكُ والتعطيلُ متلازمان؛ فكلُّ مشركٍ معطلٌّ، وكلُّ معطلٍّ مشركٌ،

(١) وانظر في هذه المسألة، مع تحقيق الحق فيها: «مدارج السالكين»: (٣/٥٠٩).

(٢) «وأشرنا إليه» سقطت من (ب).

لكن الشرك لا يَسْتَلْزِمُ أصلَ التعطيل، بل قد يكونُ المشركُ مقرًّا بالخالق - سبحانه - وصفاته، ولكنه مُعْطَلٌ حقَّ التوحيد.

وأصلُ الشُّرْكِ وقاعدته التي يرجعُ إليها هو: التَّعْطِيلُ. وهو ثلاثةُ أقسامٍ: [اقسام شرك التعطيل] أحدها: تعطيلُ المصنوعِ عن صانعه.

الثاني: تعطيلُ الصَّانِعِ عن كماله الثَّابِتِ له.

الثالث: تعطيلُ معاملته عما يجب على العبدِ من حقيقة التوحيد.

ومن هذا شركُ أهلِ الوَحْدَةِ، ومنهُ شركُ الملاحدةِ القائلينَ بِقَدَمِ العالمِ وأبديته، وأنَّ الحوادثَ بأسرها مستندةٌ إلى أسبابٍ ووسائطٍ اقتضتْ إيجادها، ويسمونها: العقولَ والنفوسَ.

ومنهُ شركُ معطلةِ الأسماءِ والصفاتِ كالجهميةِ، والقرامطةِ، وغلاةِ المعتزلةِ.

النوع الثاني: شركُ التمثيلِ، وهو شركٌ مَنْ جَعَلَ معه إلهاً آخَ [شرك التمثيل] كالنصارى في المسيح، واليهود في عزيز^(١)، والمجوس القائلين بإسنادِ حوادثِ الخيرِ إلى «النور»، وحوادثِ الشَّرِّ إلى «الظُّلْمَة».

وشركُ القَدْرِيةِ - المجوسيةِ - مختصرٌ منه، وهؤلاءُ أكثرُ / مشركي ١/٥٣ العالم، وهم^(٢) طوائفُ جَمَّةٌ.

(١) في (ب): «عزيز».

(٢) في (ج): «وهؤلاء».

منهم: مَنْ يعبدُ أجزاءَ سماويّةٍ.
 ومنهم: من يعبدُ أجزاءَ أرضيّةٍ.
 ومن هؤلاء مَنْ يزعمُ أنّ معبوده أكبرُ الآلهة.
 ومنهم: من يزعمُ أنّه إلهٌ من جملة الآلهة.
 ومنهم: من يزعمُ أنّه إذا خصّه بعبادته والتبتّل إليه (١) أقبل عليه واعتنى به.

ومنهم: مَنْ يزعمُ أنّ معبوده الأدنى يقربُه إلى الأعلى الفوقاني، والفوقانيُّ يقربُه إلى من هو فوقه، حتى تقربُه تلك الآلهة إلى الله سبحانه وتعالى، فتارةً تكثر الوسائطُ وتارةً تقلُّ.

فإذا عرفتَ هذه الطوائفَ، وعرفتَ اشتدادَ نكيرِ الرسول ﷺ على مَنْ أشركَ به تعالى في الأفعالِ، والأقوالِ، والإراداتِ كما تقدّم ذكرُه (٢) = انفتح لك بابُ الجوابِ عن السؤالِ.

فقولُ (٣): «اعلمْ أنّ حقيقةَ الشُّركِ: تشبيهُ المخلوقِ بالخالقِ، وتشبهُ (٤) المخلوقِ بالخالقِ» [حقيقة الشرك]

(١) في (ب): «وتبتل به» والمثبت من بقية النسخ و«الجواب الكافي» (ص ١٩٤).

(٢) (ص ٥٢-٥٣).

(٣) من قوله: «فتقول...» إلى قوله: «أوصاف كماله، ونعوت جلاله» (ص ٧٢) مستفاد من

كتاب «الجواب الكافي»: (ص ٢٠٠-٢١٠) مع بعض التعليقات والتصرف.

(٤) في (أ): «تشبيه».

أَمَّا الْأَوَّلُ^(١): فَإِنَّ الْمَشْرَكَ شَبَّهَ الْمَخْلُوقَ بِالْمَخَالِقِ^(٢) فِي خِصَائِصِ الْإِلَهِيَّةِ، وَهِيَ: التَّفَرُّدُ بِمُلْكِ الضَّرِّ وَالنَّفْعِ، وَالْعَطَاءُ وَالْمَنْعُ، فَمَنْ عَلَّقَ ذَلِكَ بِمَخْلُوقٍ؛ فَقَدْ شَبَّهَهُ بِالْمَخَالِقِ تَعَالَى، وَسَوَّى بَيْنَ التُّرَابِ وَرَبِّ الْأَرْبَابِ^(٣)!

فَأَيُّ فَجْوَرٍ وَذَنْبٍ أَعْظَمُ مِنْ هَذَا؟!

وَاعْلَمْ أَنَّ خِصَائِصِ الْإِلَهِيَّةِ: الْكَمَالُ الْمَطْلُوقُ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ الَّتِي لَا تَقْصُرُ فِيهِ بُوْجُوهٌ مِنَ الْوُجُوهِ، وَذَلِكَ يُوجِبُ أَنْ تَكُونَ الْعِبَادَةُ لَهُ وَحْدَهُ، عَقْلًا وَشَرْعًا وَفِطْرَةً. فَمَنْ جَعَلَ ذَلِكَ لغيره فَقَدْ شَبَّهَ الْغَيْرَ بِمَنْ لَا شَبِيهَ لَهُ. وَلشِدَّةِ قُبْحِهِ وَتَضَمُّنِهِ غَايَةَ الظُّلْمِ: أَخْبَرَ مَنْ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ^(٤) أَنَّهُ لَا يَغْفِرُهُ أَبَدًا.

وَمِنْ خِصَائِصِ الْإِلَهِيَّةِ: الْعِبُودِيَّةُ الَّتِي لَا تَقُومُ إِلَّا عَلَى سَاقِي^(٥) الْحُبِّ وَالذُّلِّ فَمَنْ أَعْطَاهُمَا لِغَيْرِهِ؛ فَقَدْ شَبَّهَهُ^(٦) بِاللَّهِ - سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى - فِي خَالِصِ حَقِّهِ.

وَقُبْحُ هَذَا مُسْتَقَرٌّ فِي الْعُقُولِ وَالْفِطْرِ.

لَكِنْ لَمَّا غَيَّرَتِ الشَّيَاطِينُ فِطْرَ أَكْثَرِ الْخَلْقِ، وَاجْتَالَتْهُمْ^(٧) عَنْ دِينِهِمْ،

(١) فِي (ج): «الخالق».

(٢) «وتشبيه الخالق...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ (ب).

(٣) وَانظُرْ: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى»: (١١/٥٢٦-٥٣٠).

(٤) «الرَّحْمَةُ» سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٥) فِي (ب) وَ(ج): «سَاقٍ» بِالْإِفْرَادِ، وَالْمَثْبُتِ مِنْ (أ) وَ«الْجَوَابُ الْكَافِي» (ص ٢٠١).

(٦) فِي (أ) وَ(ب): «شَبَّهَ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ج)، وَ«الْجَوَابُ الْكَافِي» (ص ٢٠١).

(٧) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: «وَاجْتَالَتْهُمْ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ج) وَ«الْجَوَابُ الْكَافِي» (ص ٢٠١).

وأمرتهم أن يُشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً - كما روى ذلك عن الله أعرفُ الخلق به وبخلقه^(١) - عموا عن قُبْح الشرك حتى ظنُّوه حسناً.

ومن خصائص الألوهية: السُّجودُ، فمن سَجَدَ لغيره فقد شَبَّه به^(٢).

ومنها: التَّوَكُّلُ، فمن توَكَّلَ على غيره فقد شَبَّه به^(٣).

ومنها: التَّوْبَةُ، فمن تاب لغيره فقد شَبَّه به.

/ ومنها: الحَلْفُ باسمه تعظيماً^(٤)، فمن حَلَفَ بغيره فقد شَبَّه به^(٥).

ب/٥٣

ومنها: الدَّبْحُ له، فمن ذبح لغيره فقد شَبَّه به.

ومنها: حَلْقُ الرَّأْسِ، إلى غير ذلك.

هذا في جانب التشبيه، وأمَّا في جانب التَّشْبِهِ^(٦):

فَمَنْ^(٧) تعاضم وتكبر، ودعا النَّاسَ إلى إطرائه، ورجائه ومخافته؛ فقد

ومعنى اجتالهم أي: استخفوهم، فذهبوا بهم وأزالوهم عمًا كانوا عليه، وجالوا معهم في الباطل. انظر: «شرح مسلم»: (١٧/١٩٧) للنووي.

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٨٦٥) من حديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه.

(٢) في (أ): «شبه»، والتصويب من (ب) و(ج)، وفي «الجواب الكافي» (ص ٢٠٢) «شبه المخلوق به».

(٣) هذه الفقرة ساقطة من (ج).

(٤) هذه الفقرة ساقطة من (ب).

(٥) «تعظيماً» سقطت من (ج) وهي في بقية النسخ و«الجواب الكافي» (ص ٢٠٢).

(٦) في (ب): «التشبيه» وهو خطأ.

(٧) في (ب): «فقد» ولا وجه له.

تشبهه بالله ونازعه في ربوبيته، وهو حقيق بأن يهينه الله غاية الهوان، ويجعله كالذرّ تحت أقدام خلقه.

وفي «الصحيح»^(١) عنه ﷺ أنه قال: «يقول الله عزّ وجلّ: العظمة إزاري، والكبرياء رِدائي، فَمَنْ نازَعَنِي واحداً منهما عَذَّبْتُهُ».

وإذا كان المصورُ الذي يصنعُ الصُّورَ بيده من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة؛ لتشبهه بالله في مجرد الصّنع، فما الظنُّ بالمتشبه^(٢) بالله في الربوبية والإلهية؟

كما قال ﷺ: «أشدّ النَّاسِ عذاباً يومَ القيامةِ»^(٣) المصورون؛ يُقال لهم: أحيوا ما خلقتم»^(٤).

وفي «الصحيح»^(٥) عنه ﷺ أنه قال: يقول الله عزّ وجلّ: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذهبَ يخلقُ كخلقِي، فليُخلَقوا ذرّةً»^(٦)، فليُخلَقوا شعيرةً» فنبه بالذرة والشّعيرة على ما هو أعظم منها.

وكذلك مَنْ تشبه به تعالى في الاسم الذي لا ينبغي إلا له؛ كملك

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٦٢٠).

(٢) في (أ) و(ب): «بالتشبيه»، والتصويب من (ج)، وفي «الجواب الكافي»: (ص ٢٠٢): «فما الظن بالتشبه بالله».

(٣) «القيامة» سقطت من (ب).

(٤) أخرجه البخاري (مع الفتح): (٣٩٦/١٠)، ومسلم برقم (٢١٠٩).

(٥) أخرجه البخاري (مع الفتح): (٥٣٧/١٣)، ومسلم برقم (٢١١١).

(٦) «فليُخلَقوا ذرة» سقطت من (ب).

الملوك، وحاكم الحكام، وقاضي القضاة، ونحوه.

وقد ثبت في «الصحيح»^(١) عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ أَخْنَعَ الْأَسْمَاءِ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تَسَمَّى بِشَاهَانَ شَاهٍ: مَلِكِ الْمُلُوكِ، لَا مَالِكَ إِلَّا اللَّهُ».

وفي لفظ: «أَغْيَظُ رَجُلٍ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تَسَمَّى مَلِكَ الْأَمْلَاقِ»^(٢).

وبالجُمْلَة: فَالتَّشْبِيهُ وَالتَّشْبَهُ هُوَ حَقِيقَةُ الشَّرْكِ؛ وَلِذَلِكَ^(٣) كَانَ مِنْ ظَنِّ أَنَّهُ إِذَا تَقَرَّبَ إِلَى غَيْرِهِ بِعِبَادَةٍ مَا يُقَرِّبُهُ ذَلِكَ الْغَيْرُ إِلَيْهِ تَعَالَى فَإِنَّهُ يُخْطِئُ، لِكُونِهِ شَبَّهَ بِهِ، وَأَخَذَ مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِلَّا لَهُ، فَأَشْرَكَ مَعَهُ سُبْحَانَهُ فِيهِ غَيْرُهُ، فَبَخَسَهُ سُبْحَانَهُ حَقَّهُ، فَهَذَا قَبِيحٌ عَقْلًا وَشَرْعًا^(٤).

وَلِذَلِكَ لَمْ يُشْرَعْ، وَلَمْ يُعْفَرَ، فَاعْلَمْه^(٥).

وَاعْلَمْ أَنَّ الَّذِي ظَنَّ أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ لَا يَسْمَعُ لَهُ، أَوْ لَا يَسْتَجِيبُ^(٦) لَهُ إِلَّا

بِوَأَسْطَةِ تَطَّلَعَهُ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ تَسَأَلَ ذَلِكَ مِنْهُ؛ فَقَدْ ظَنَّ بِاللَّهِ ظَنًّا سَوًّا.

فَإِنَّهُ إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَوْ لَا يَسْمَعُ إِلَّا بِإِعْلَامِ غَيْرِهِ / لَهُ وَإِسْمَاعِهِ؛ فَذَلِكَ ١/٥٤

(١) أخرجه البخاري (مع الفتح): (٦٠٤ / ١٠)، ومسلم برقم (٢١٤٣).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢١٤٣).

(٣) في (أ): «وكذلك»، والتصويب من (ب) و(ج).

(٤) العبارة في (ج) كالاتي: «فالشرك منعه سبحانه حقه فهذا قبيح عقلاً وشرعاً».

(٥) في (ج): «لفاعله».

(٦) في (ج) و(م): «يجيب».

نفياً لعلم الله وسمعِهِ وكمال إدراكه، وكفى بذلك ذنباً.
وإن ظنَّ أنه يسمعُ ويرى، ولكن يحتاجُ إلى مَنْ يُلَيِّنُهُ وَيُعْطِفُهُ عَلَيْهِمْ^(١)؛
فقد أساءَ الظَّنَّ بأفضالِ ربه وبرِّه، وإحسانِهِ وَسَعَةِ جوده.

وبالجملة: فأعظمُ الذنوبِ عند الله تعالى إساءةُ الظَّنِّ به، ولهذا يتوعدهم
في كتابه على إساءةِ الظَّنِّ به أعظمَ وعيدٍ، كما قال الله تعالى: ﴿الظَّالِمِينَ يَأْتِيهِمْ
ظُلُمٌ أَسْوَأَ الَّذِي فِيهِمْ وَظُلْمٌ أُسْوَىٰ عَلَيْهِمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ
مَصِيرًا﴾ [الفتح: ٦].

وقال تعالى عن خليله إبراهيمَ عليه السلام: ﴿أَيُّكُمُ الْهَيْهَاتُ اللَّهُ تَبِيبُونَ
﴿٨٦﴾ فَمَا ظَنُّكُمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصافات: ٨٦-٨٧].

أي: فما ظنُّكم أن يجازيكم إذا عبدتم معه غيره، وظننتم أنه يحتاجُ في
الاطلاع على ضرورات عبادته لمن يكون باباً للحوائج إليه، ونحو ذلك؟
وهذا بخلاف الملوك؛ فإنهم محتاجون إلى الوسائطِ ضرورةً؛ لحاجتهم
وعجزهم وضعفهم، وقصورِ علمهم عن إدراك حوائج المضطرين.

فأمَّا من لا يشغله سمعٌ عن سمع، وسبقتُ رحمتهُ غَضَبَهُ، وكتبَ على
نَفْسِهِ الرحمةَ؛ فما^(٢) تصنعُ الوسائطُ عنده؟ فمن اتخذَ واسطَةً بينه وبين الله

(١) في (ج): «عليه».

(٢) في (ب): «كما» وهو خطأ.

تعالى؛ فقد ظنَّ به أقبحَ ظنٍّ^(١)، ومستحيلٌ أن يشرعَ لعباده، بل ذلك يمتنعُ في العقول والفطر^(٢).

واعلم^(٣) أنَّ الخضوعَ والتَّألهُ الذي يجعلُه^(٤) العبدُ لتلك الوسائطِ قبيحٌ في نفسه - كما قررناه - لاسيما إذا كان المجعول^(٥) له ذلك عبداً للملكِ العظيم الرَّحيمِ القريبِ المجيب^(٦) ومملوكاً له، كما قال تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨].

أي: إذا كان أحدكم يأنفُ أن يكون مملوكه شريكه في رزقه، فكيف تجعلون لي من عبيدي شركاء فيما أنا منفرّد به، وهو الإلهية التي لا تنبغي لغيري ولا تصلح لسواي؟ فمن زعم ذلك فما قدرني حقَّ قدري ولا عظمتني حقَّ تعظيمي. وبالجملة، فما قدر الله حقَّ قدره من عبده من ظنَّ أنه يوصل إليه، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٍ فَاَسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا...﴾ [الحج: ٧٣] الآية. إلى أن قال: ﴿مَا فَكَّرُوا اللَّهَ حَقًّا

(١) «أقبح ظن» سقطت من (ب).

(٢) في (أ): «والنظر»، والمثبت من (ب) و(ج) و«الجواب الكافي» (ص ٢٠٤).

(٣) في (ب): «واعيد» ولا وجه له.

(٤) في (ج): «يفعله».

(٥) في (أ): «المحصل» والمثبت من (ب) و(ج)، وكتب في هامش (ج): «لعله المفعول».

(٦) «المجيب» ليست في (ج).

قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٧٦﴾ [الحج: ٧٤] وقال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الزمر: ٦٧].

فما قدرَ القويَّ العزيزَ حقَّ قدره من أشركَ معه الضعيفَ الدليلَ.
واعلم أنَّك إذا تأملتَ جميع طوائفِ الضلالِ والبدعِ وجدتَ أصلَ
ضلالهم راجعاً^(١) إلى شيئين:

أحدهما: ظنُّهم بالله ظنَّ السَّوءِ.

والثاني: أنهم لم يقدِّروا الرَّبَّ حقَّ قدره، فلم يقدِّرُوهُ حقَّ قدره من ظنَّ أنَّه
لم يُرسل رسولا ولا أنزل كتابا، بل ترك الخلقَ سدى وخلقهم عبثا.
ولا قدره حقَّ قدره من نفى عموم قدرته، وتعلَّقها بأفعالِ عباده من
طاعتهم ومعاصيهم، وأخرجها عن خلقه وقدرته^(٢).

ولا قدره حقَّ قدره أضدادُ هؤلاء الذين قالوا: إنَّه يعاقبُ عبده على ما لم
يفعله، بل يعاقبه على فعله هو - سبحانه -.

وإذا استحال في العقول أن يجبر السيّد عبده على فعلٍ ثمَّ يعاقبه عليه؛
فكيف يصدُرُ هذا من أعدلِّ العادلين؟! وقول هؤلاء شرٌّ من أشباه المجوسِ
القدرية الأذليين.

ولا قدره حقَّ قدره من نفى رحمته ومحبته ورضاه وغضبه وحكمته

(١) في (أ): «راجع» والمثبت من (ب) و(ج).

(٢) هذه الفقرة ساقطة من (ج).

مطلقاً، وحقيقة فعله، ولم يجعل له فعلاً اختياريًا، بل أفعاله مفعولاتٌ منفصلةٌ عنه.

ولا قَدَرَهُ حَقَّ قدره من جَعَلَ له صَاحِبَةً وولداً، أو جعله يحلُّ في مخلوقاته، أو جعله عينَ هذا الوجود.

ولا قدره حَقَّ قدره من قال: إِنَّه رفع أعداءَ رسوله وأهل بيته، وجعل فيهم المُلْكَ، ووضع أولياءَ رسوله وأهل بيته. وهذا يتضمَّنُ غايةَ القدح في الرَّبِّ، تعالى الله عن قول الرافضة.

وهذا مشتقٌّ من قول اليهود والنصارى في (١) ربِّ العالمين: إِنَّه أرسل ملكاً ظالماً فادَّعى النبوة، وكذب على الله، ومكثَ زمناً طويلاً يقول: أمرني بكذا، ونهاني عن كذا، ويستبيح دماءَ أنبياء الله (٢) وأحبابه، والرَّبُّ تعالى يظهره ويؤيده ويقيِّم الأدلَّةَ والمعجزاتِ على صدقهِ، ويُقبِلُ بقلوب الخلق وأجسادهم / إليه. ١/٥٥
ويُقيِّم دولته (٣) على الظهور والزيادة، ويذلُّ أعداءه أكثرَ من ثمان مئة عام!

فوازن بين قول هؤلاء، وقول إخوانهم من الرافضة، تجد القولين سواء.

ولا قدره حَقَّ قدره من زعم أنه لا يُحيي الموتى، ولا يبعث من في القبور، ليبين لعباده الذي (٤) كانوا فيه يختلفون، وليعلم الذين كفروا أنهم كانوا كاذبين.

(١) في (ج): «في قول رب...» ولا وجه له.

(٢) كذا في (أ) وفي (ب): «أنبياء رسول الله» ولعله: «أتباع أنبياء الله».

(٣) في (ج): «أدلته».

(٤) في (أ) و(م): «الذين» والتصويب من (ب) و(ج) و«الجواب الكافي» (ص ٢٠٨).

وبالجملة، فهذا بابٌ واسع، والمقصود: أن كلَّ مَنْ عَبَدَ مع الله غيره فإنه عبدٌ شيطاناً، قال تعالى: ﴿ أَلَمْ نَعْهَدْ إِلَيْكُمْ بِنَبِيِّ أَدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ ﴾ [يس: ٦٠]. فما عبدَ أحدٌ أحداً من بني آدم كائناً من كان إلا وقد وقعت عبادته للشيطان، فيستمعُ العابدُ بالمعبود في حصول غرضه، ويستمتعُ المعبودُ بالعابد^(١) في تعظيمه له، وإشراكه مع الله تعالى، وذلك غايةُ رضى^(٢) الشيطان، ولهذا قال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا لِمَعَشَرَ الْآلِينَ فَدِ اسْتَكْبَرْتُمْ مِنَ الْآلِينَ... ﴾ [الأنعام: ١٢٨] أي: من إغوائهم وإضلالهم، وقال: ﴿ وَقَالَ أَوْلِيَائِهِمْ مِنَ الْآلِينَ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا آجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ [الأنعام: ١٢٨].

فهذه إشارةٌ لطيفةٌ إلى السرِّ الذي لأجله كان الشركُ أكبرَ الكبائرِ عند الله، وأنه لا يُغفرُ بغيرِ التوبةِ منه، وأنه موجبٌ للخلودِ في العذابِ العظيم^(٣)، وأنه ليس تحريمُهُ وقبحُهُ بمجردِ النهي عنه فقط، بل يستحيلُ على الله سبحانه وتعالى أن يشرعَ عبادةَ إلهٍ غيره، كما يستحيلُ عليه ما يناقضُ أوصافَ كماله، ونعوتَ جلاله.



(١) «بالمعبود في» إلى هنا ساقط من (ج) وهو انتقال نظر.

(٢) في (ب): «رضي غاية».

(٣) في (أ): «النار العذاب العظيم»، والمثبت من بقية النسخ.

أسوء الظن بالله
من أعظم
الذنوب

واعلم أن النَّاسَ في عبادةِ الله تعالى والاستعانةِ به على أربعةٍ (١) أقسامٍ (٢):

أجلُّها وأفضلُّها: أهلُ العبادةِ والاستعانةِ بالله عليها، فعبادةُ الله غايةُ مرادهم وطلبُهم منه أن يعينهم عليها ويوفِّقهم للقيام بها نهايةً مقصودهم، ولهذا كان أفضلُ ما يُسألُ الربُّ تعالى: الإعانةُ على مرضاته، وهو الذي علَّمه النبي ﷺ لمعاذِ بنِ جبلٍ فقال: «يا معاذُ، والله إنِّي أُحِبُّكَ، فلا تدعُ أن تقولَ في دُبُرِ كلِّ صلاةٍ: اللَّهُمَّ أعني / على ذكركَ وشُكركَ وحُسنِ عبادتِكَ» (٣).

ب/٥٥

فأنفعُ الدعاءِ: طلبُ العونِ على مرضاته تعالى (٤).

[القسم الثاني] ويُقابلُ هؤلاءِ القسمُ الثاني (٥): المعرضونَ عن (١) عبادتهِ والاستعانةِ به،

(١) «على أربعة» ليست في (ب).

(٢) من قوله: «على أربعة أقسام...» إلى آخر الكتاب مستفاد من كتاب «مدارج

السالكين»: (١/٩٠-١١٤) مع بعض الإضافات والتصريف.

(٣) أخرجه أحمد: (٥/٢٤٤-٢٤٥)، وأبو داود: (٢/١٨٠-١٨١)، والنسائي في «عمل

اليوم والليلة» (ص ١٨٧)، وفي «المجتبي»: (٣/٥٣)، وابن خزيمة: (١/٣٦٩)، وابن

حبان «الإحسان»: (٥/٣٦٤-٣٦٥). والحاكم: (١/٢٧٣)، وغيرهم.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» اهـ. ووافقه الذهبي.

لكن في الإسناد: عقبه بن مسلم التَّجْبِيي، لم يخرجاه له، وهو ثقة. فالإسناد صحيح.

(٤) وهذه الفائدة نقلها ابن القيم عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، ينظر «المدارج»:

(١/٩٠).

(٥) «الثاني» سقطت من (ب).

فلا عبادة لهم ولا استعانة، بل إن سأله تعالى أحدهم واستعان به؛ فعلى حظوظه وشهواته.

والله سبحانه وتعالى يسأله مَنْ في السماوات والأرضِ ويسأله أولياؤه وأعداؤه؛ فيمدّ هؤلاء وهؤلاء.

وأبغض خلقه إبليس، ومع هذا أجاب سؤاله وقضى حاجته وامتعه بها، ولكن لما لم تكن عوناً على مرضاته كانت زيادةً في شقوته وبُعده.

وهكذا كلُّ من سأله تعالى واستعان به على ما لم يكن عوناً له على طاعته؛ كان سؤاله مبعداً له^(٢) عن الله.

فليتدبر العاقل هذا، وليعلم أن إجابة الله لسؤال بعض السائلين ليست لكرامته عليه، بل قد يسأله عبده الحاجة فيقضيها له، وفيها هلاكه، ويكون منعه حمايةً له وصيانةً. والمعصوم من عصمه الله، والإنسان على نفسه بصيرةً.

وعلامة هذا: أنك ترى من صانه الله من ذلك وهو يجهل حقيقة الأمر إذا رآه - سبحانه وتعالى - يقضي حوائج غيره يُسيء ظنه به تعالى، وقلبه محشوٌّ بذلك وهو لا يشعر، وأماره ذلك حملة على الأقدار وعتابه في الباطن لها.

ولقد كشف الله تعالى هذا المعنى غاية الكشف في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا

(١) في (أ): «على» والتصويب من (ب) و(ج) و«المدارج»: (٩٠ / ١).

(٢) في (أ): «به»، والمثبت من (ب) و«المدارج»: (٩١ / ١).

الْإِنْسَانُ إِذَا مَا أَبْلَلَهُ رَبُّهُ، فَأَكْرَمَهُ، وَنَعَّمَهُ، فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِي ﴿١٥﴾ وَأَمَّا إِذَا مَا أَبْلَلَهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ، فَيَقُولُ رَبِّي أَهَنَّنِي ﴿١٦﴾ كَلَّا ﴿﴾ [الفجر ١٥-١٧].

أي: ليس كل من أعطيته ونعمته وخولته؛ فقد أكرمته، وما ذاك لكرامته عليّ، ولكنه ابتلاءٌ مني وامتحانٌ له: أيشكرني فأعطيه فوق ذلك، أم يكفرني فأسلبه إياه، وأحوّله عنه لغيره؟

وليس كل من ابتليته فضيقت عليه رزقه، وجعلته بقدر لا يفضل عنه، فذاك من هوانه عليّ، ولكنه ابتلاءٌ وامتحانٌ مني له: أيصبر فأعطيه أضعاف^(١) ما فاته؟ أم يتسخط فيكون حظه السخط.

وبالجملة: فأخبر تعالى أن الإكرام والإهانة / لا يدوران على المال 1/٥٦
وسعة الرزق وتقديره^(٢)، فإنه يوسع على الكافر لا لكرامته، ويقتّر على المؤمن لا لهوانه عليه، وإنما يكرم سبحانه من يكرم من عباده بأن يوفقه لمعرفة ومحبة وعبادته واستعانيته.

فغاية^(٣) سعادة الأبد في عبادة الله والاستعانة به عليها.

[القسم الثالث] القسم الثالث: من له نوع عبادة بلا استعانة. وهؤلاء نوعان:

أحدهما: أهل القدر القائلون بأنه سبحانه قد فعل بالعبد جميع مقدوره من الألفاظ، وأنه لم يبق في مقدوره إعانة له على الفعل؛ فإنه قد أعانه

(١) «أضعاف» سقطت من (ب).

(٢) في (م): «وتقتيره».

(٣) في (ب) و(م): «فعادة».

بخلق الآلاتِ وسلامتها، وتعريف الطريق، وإرسالِ الرسولِ وتمكينه من الفعل، فلم يبقَ بعدها إعانةٌ مقدورةٌ يسألها أيّاهَا.

وهؤلاء مخذولون، موكولون إلى أنفسهم، مسدودٌ عليهم طريقُ الاستعانة والتوحيد. قال ابنُ عباس - رضي الله عنهما -: «الإيمانُ بالقدرِ نظامُ التوحيد، فمن آمن بالله وكذّب بقدره نقض تكذيبه توحيدَه»^(١) «^(٢).

النوع الثاني: من لهم عبادةٌ وأورادٌ؛ لكنْ حظُّهم ناقصٌ من التَّوَكُّلِ والاستعانة، لم تتسعْ قلوبُهُم لارتباطِ الأسبابِ بالقدرِ، وأتَّها بدونِ المقدورِ كالمواتِ الذي لا تأثيرَ له، بل^(٣) كالعدمِ الذي لا وجودَ له، وأنَّ القدرَ كالرُّوحِ المحرِّكِ لها، والمعوَّلُ على المحرِّكِ الأوَّلِ، فلم تنفذْ بصائرهم من السببِ^(٤) إلى المسبَّبِ، ومن الآلةِ إلى الفاعلِ؛ فقلَّ نصيبُهُم من الاستعانة.

وهؤلاء لهم نصيبٌ من التصرُّفِ بحسبِ استعانتهم وتوَكُّلهم، ونصيبٌ من الضَّعفِ والخذلانِ بحسبِ قلةِ استعانتهم وتوَكُّلهم، ولو توَكَّل العبدُ على الله حقَّ توَكُّلِهِ في إزالةِ جبلٍ عن مكانِهِ لأزالَهُ.

(١) في النسخ الثلاث: «نقص توحيدَه»، والمثبت من (ج) و«المدارج»: (١/٩٣)، ومصادر الأثر.

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة»: (ص ١٢٣-١٢٤)، واللالكائي: (٤/٦٢٣، ٦٧٠)، وفي إسناده مقال.

(٣) «بل» سقطت من (ج).

(٤) في (ب): «المسبب» خطأ.

فإن قيل: ما حقيقة الاستعانة عملاً؟

قلنا: هي التي يعبر عنها بالتوكل، وهي حالة للقلب^(١) تنشأ عن معرفة الله تعالى^(٢)، وتفردّه بالخلق والأمر والتدبير والضّر والنفع، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فتوجب اعتماداً / عليه، وتفويضاً إليه، وثقة به.

١/٥٦

فتصير نسبة العبد إليه تعالى كنسبة^(٣) الطفل إلى أبيه فيما ينوبه من رغبته ورهبته، فلو دهمه ما عسى أن يدهمه من الآفات لم يلتجئ إلى غيرهما^(٤)؛ فإن كان العبد مع هذا الاعتماد من أهل التقوى، كانت له العاقبة الحميدة. ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٢-٣] أي: كافي.

القسم الرابع: من له استعانة بلا عبادة، وتلك حالة من شهد تفرد الله [القسم الرابع] بالضّر والنفع، ولم يدر^(٥) ما يحبه ويرضاه، فتوكل عليه في حظوظه فأسعفه بها.

وهذا لا عاقبة له، سواء كانت أموالاً أو رياسات أو جاهاً عند الخلق، أو

(١) في (أ): «القلب»، والتصويب من (ب) و(ج) و«المدارج»: (١/٩٣).

(٢) لفظة «الله تعالى» سقطت من (ب).

(٣) في (أ) و(ب): «نسبة» والمثبت من (ج).

(٤) في (ب): «لا يلتجئ إلى غيرها».

(٥) في (ب): «يذر»، والعبارة في «المدارج»: (١/٩٤): «ولم يدر مع ما يحبه ويرضاه»

والمعنى قريب.

نحو ذلك، فذلك حظُّه من دنياه وآخرته.

[المبادة لا بد لها
من أصلين]

واعلم أن العبد لا يكون متحققاً بعبادة الله تعالى إلا بأصلين:

أحدهما: متابعة الرسول ﷺ.

والثاني: إخلاص العبودية.

والناس في هذين الأصلين، أربعة أقسام:

[أقسام الناس
في الإخلاص
والمتابعة]

١- أهل الإخلاص والمتابعة، فأعمالهم كلها لله وأقوالهم، منعهم وعطاؤهم، وحبهم وبغضهم كل ذلك لله تعالى، لا يريدون من العباد جزاء ولا شكوراً، عدوا الناس كأصحاب القبور، لا يملكون ضراً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً؛ فإنه لا يعامل أحداً من الخلق إلا لجهله بالله وجهله بالخلق.

والإخلاص هو: العمل الذي لا يتقبل الله من عاملٍ عملاً صواباً عارياً منه، وهو الذي ألزم عباده به إلى الموت. قال الله تعالى: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيَكْفُرُوا أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٧].

وأحسن العمل: أخلصه، وأصوبه.

فالخالص: أن يكون لله.

والصواب: أن يكون^(١) على وفق سنة رسول الله ﷺ.

(١) «والصواب: أن يكون» سقطت من (أ)، والمثبت من (ب) و(ج).

وهذا هو العملُ الصالحُ المذكورُ في قوله تعالى: ﴿فَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الكهف: ١١٠].

وهو العملُ الحسنُ في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [السنة: ١٢٥].

وهو الذي أمر به ^(١) النبي ﷺ في قوله: «كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» ^(٢). وكلُّ عملٍ بلا متابعةٍ فإنه لا يزيدُ عامِلَه ^(٣) إلا بُعْدًا من الله، فإنَّ الله تعالى إِنَّمَا يُعْبَدُ بِأَمْرِهِ لا بالأهواء والآراء ^(٤).

٢- الضربُ الثاني / : من لا إخلاصَ ^(٥) له ولا متابعةً، وهؤلاء شرارُ الخلقِ، وهم المتزَيِّنون بأعمالِ الخيرِ يراؤونَ بها النَّاسَ.

وهذا الضُّربُ يكثرُ فيمن انحرفَ عن الصُّراطِ المستقيمِ من المتسبينَ إلى الفقهِ والعلمِ والفقرِ والعبادةِ، فإنَّهم يرتكبونَ البدعَ والضلالَ، والرِّياءَ والسمعةَ، ويحبُّونَ أن يُحمدوا بما لم يفعلوا.

وفي أضراب هؤلاء نزل قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا

(١) سقطت من (أ)، والمثبت من (ب) و(ج).

(٢) أخرجه البخاري (مع الفتح): (٣٥٥ / ٥)، ومسلم برقم (١٧١٨).

(٣) في (أ) و(ب): «عمله»، والتصويب من (ج)، و«المدارج»: (٩٦ / ١).

(٤) من قوله: «وهذا هو...» إلى هنا ساقط من (م).

(٥) في (ب): «من الإخلاص» خطأ.

وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨٨﴾ [آل عمران: ١٨٨].

٣- الضَّرْبُ الثالثُ: مَنْ هُوَ مُخْلِصٌ فِي أَعْمَالِهِ؛ لَكِنَّهَا عَلَى غَيْرِ مُتَابَعَةٍ الْأَمْرِ، كَجُهَالِ^(١) الْعِبَادِ، وَالْمُنْتَسِينَ إِلَى الزُّهْدِ وَالْفَقْرِ، وَكُلِّ مَنْ عَبَدَ اللَّهَ عَلَى غَيْرِ مَرَادِهِ.

وَالشَّأْنُ لَيْسَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ فَقَطْ، بَلْ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ^(٢) كَمَا أَرَادَ اللَّهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَمَكُثُ فِي خَلْوَتِهِ^(٣) تَارِكًا لِلْجَمْعَةِ، وَيَرَى ذَلِكَ قُرْبَةً، وَيَرَى مُوَاصَلَةَ صَوْمِ النَّهَارِ بِاللَّيْلِ قُرْبَةً، وَأَنْ صِيَامَ يَوْمَ الْفِطْرِ قُرْبَةً، وَأَمْثَالَ ذَلِكَ.

٤- الضَّرْبُ الرَّابِعُ: مَنْ أَعْمَلَهُ عَلَى مُتَابَعَةِ الْأَمْرِ، لَكِنَّهَا لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، كَطَاعَاتِ الْمَرَاتِينِ^(٤)، وَكَالرَّجُلِ يِقَاتُلُ رِيَاءً وَسُمْعَةً وَحَمِيَّةً وَشِجَاعَةً وَلِلْمُنْعَمِ، وَيَحْجَّ لِيُقَالَ، وَيَقْرَأُ لِيُقَالَ، وَيَعْلَمُ وَيُعَلِّمُ^(٥) لِيُقَالَ، فَهَذِهِ أَعْمَالٌ صَالِحَةٌ لَكِنَّهَا غَيْرُ مَقْبُولَةٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءً﴾ [البينة: ٥].

(١) فِي (ب): «كجهاد» وَفِي (ج): «كحال»، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (أ) وَ«المدارج»: (١/٩٧).

(٢) «فقط بل في عبادة الله» ساقط من (ج)، وَهُوَ انْتِقَالُ نَظَرٍ.

(٣) فِي (ج): «خلواته».

(٤) فِي (ج): «المراثي».

(٥) فِي (ب) زِيَادَةٌ: «ويؤلف»، وَفِي (ج): «ويؤلف» بَدَلًا مِنْ «ويعلم».

فلم يؤمر النَّاسُ إِلَّا بِالْعِبَادَةِ عَلَى الْمَتَابَعَةِ وَالْإِخْلَاصِ فِيهَا، وَالْقَائِمُ
 بهما^(١) هم أهل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ﴿٥﴾.



(١) في (أ): «والقيام بها»، المثبت من (ب) و(ج).

ثمَّ أهلُ مقامٍ: ﴿إِيَّاكَ تَعَبَّدُ﴾؛ لهم في أفضلِ العبادَةِ وأنفعِها^(١) وأحقَّها بالإيثارِ والتخصيصِ أربعةَ طرقٍ، وهم في ذلك أربعةَ أصنافٍ.

الـصنـف الأول: عندهم أنفعُ العباداتِ وأفضلُها: أشقُّها على النفوسِ [الـصنـف الأول] وأصعبُها.

قالوا: لأنَّه أبعدُ الأشياءِ من هواها، وهو حقيقةُ التَّعبُدِ، والأجرُ على قدرِ المشقَّةِ.

وروا حديثاً^(٢) ليس له أصلٌ: «أفضلُ الأعمالِ أحمرُّها»^(٣)، أي: أصعبُها وأشقُّها.

وهؤلاء هم أربابُ المجاهداتِ والجورِ على النفوسِ، قالوا: وإنَّما تستقيمُ النفوسُ بذلك؛ إذ طبعُها الكسلُ والمهانةُ^(٤) والإخلادُ إلى الراحةِ،

(١) «وأنفعها» سقطت من (ب).

(٢) «حديثاً» سقطت من (ب).

(٣) ذكره السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٦٩) بلفظ: «أفضل العبادات أحمرُّها» ثم

قال: «قال المزي: هو من غرائب الأحاديث، ولم يرو في شيء من الكتب الستة انتهى».

وذكره أبو عبيد في «غريب الحديث»: (٢٣٣/٤) من رواية ابن عباس، والنسخة

المطبوعة من «الغريب» ليست النسخة المسندة، لكن في هامش المطبوعة نقلٌ عن

بعض النسخ الخطية وفيها: «يُروى هذا عن ابن جريج عنَّ حدِّثه عن ابن عباس».

قال أبو عبيد: «أحمرُّها يعني: أمتنها وأقواها...».

وانظر: «النهاية في غريب الحديث»: (٤٤٠/١)، و«كشف الخفاء»: (١/١٧٥).

(٤) في (ب): «والمهابة»، وفي (ج): «والمهانة»، والمثبت من (أ) و«المدارج»: (١/٩٨).

فلا تستقيم إلا بركوب الأهوال وتحمل المشاق.
 الصنف الثاني: قالوا: أفضل العبادات وأنفعها: التجرد والزهد في الدنيا،
 والتقلل منها غاية الإمكان، وإطراح الاهتمام بها، وعدم الاكتراث لما هو
 منها.

ثم هؤلاء قسمان:

فعاونهم: ظنوا أن هذا غاية، فشمروا إليه وعملوا عليه، وقالوا: هو أفضل
 من (١) درجة العلم والعبادة ورأوا الزهد في الدنيا غاية كل عبادة ورأسها.
 وخواصهم: رأوا هذا مقصوداً لغيره، وأن المقصود به عكوف القلب
 على الله تعالى، والاستغراق في محبته والإنابة إليه، والتوكل عليه (٢)
 والاشتغال بمرضاته، فرأوا أفضل العبادات دوام ذكره بالقلب واللسان.

ثم هؤلاء قسمان:

فالعارفون: إذا جاء الأمر والنهي بادروا إليه ولو فرقهم وأذهب
 جمعيتهم (٣).

والمنحرفون منهم يقولون: المقصود من القلب جمعيتهم، فإذا جاء ما

(١) ثلاث كلمات مطموسة في (ج).

(٢) «عليه» سقطت من (ب).

(٣) في (ج): «جميعهم».

يُفَرِّقُهُ عَنِ اللَّهِ لَمْ يَلْتَفَتْ^(١) إِلَيْهِ، وَيَقُولُونَ:

يُطَالِبُ بِالْأَوْرَادِ مَنْ هُوَ غَافِلٌ^(٢) فَكَيْفَ بَقَلْبِ كُلِّ أَوْقَاتِهِ وَرُدُّ

ثُمَّ هُوَ لَاءٌ - أَيْضًا - قَسَمَانِ:

مِنْهُمْ: مَنْ يَتْرُكُ الْوَاجِبَاتِ وَالْفَرَائِضَ لِجَمْعِيَّتِهِ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ يَقُومُ بِهَا، وَيَتْرُكُ السُّنَنَ وَالنَّوَافِلَ، وَتَعَلَّمَ الْعِلْمَ النَّافِعَ

لِجَمْعِيَّتِهِ.

وَالْحَقُّ: أَنَّ الْجَمْعِيَّةَ حَظُّ الْقَلْبِ^(٣)، وَإِجَابَةٌ دَاعِي اللَّهِ حَقُّ الرَّبِّ؛ فَمَنْ آثَرَ

حَقُّ نَفْسِهِ عَلَى حَقِّ رَبِّهِ فَلَيْسَ مِنَ الْعِبَادَةِ^(٤) فِي شَيْءٍ.

الصَّنْفُ الثَّلَاثُ: رَأَوْا أَنَّ أَفْضَلَ الْعِبَادَاتِ مَا كَانَ فِيهِ نَفْعٌ مُتَعَدِّ، فَرَأَوْهُ أَفْضَلَ

[الصف
الثالث]

مِنَ النَّفْعِ الْقَاصِرِ، فَرَأَوْا خِدْمَةَ الْفُقَرَاءِ وَالِاشْتِغَالَ بِمَصَالِحِ النَّاسِ، وَقَضَاءِ

حَوَائِجِهِمْ، وَمَسَاعَدَتِهِمْ بِالْجَاهِ وَالْمَالِ وَالنَّفْعِ أَفْضَلَ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْخَلْقُ

عِيَالُ اللَّهِ وَأَحْبَبُهُمْ إِلَى اللَّهِ أَنْفَعُهُمْ لِعِيَالِهِ»^(٥).

(١) فِي (ج): «يَلْتَفَتُوا».

(٢) فِي (ب): «مَنْ هُوَ عَاقِلٌ»، وَفِي (ج م): «مَنْ كَانَ غَافِلًا» وَهُوَ كَذَلِكَ فِي «الْمَدَارِجِ»: (١/٩٨).

(٣) فِي (م): «النَّفْسُ».

(٤) «مِنَ الْعِبَادَةِ» سَقَطَتْ مِنْ (ج) وَ(م).

(٥) رَوَاهُ الْبَزَارُ «كَشَفَ الْأَسْتَارَ»: (٢/٣٩٨)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمَسْنَدِ»: (٣/٣٣٩-٣٤٠).

وغيرهم من حديث أنس بن مالك.

وفي إسناده يوسف بن عطية الصَّفَّارُ، قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ»: (٦/١٤٢-١٤٣):

«مَجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ» وَعَدَّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ مَنَاقِيرِهِ.

قالوا: وعمل العابد قاصراً على نفسه، وعمل النَّفَّاع متعدداً إلى الغير، فأين أحدهما من الآخر^(١)؟ ولهذا كان فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب.

وقد قال ﷺ لعلِّي: «لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خيرٌ لك من حُمُر النَّعَم»^(٢).

وقال: «مَنْ دعا إلى هدى كان له من الأجرِ مثلُ أُجْرِ^(٣) مَنْ تَبِعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئاً»^(٤).

وقال: «إن الله وملائكته يصلون/ على معلّمي الخير»^(٥).

١/٥٨

ورواه الطبراني في «الكبير»: (١٠٥/١٠)، وغيره من حديث ابن مسعود. قال الهيثمي في «المجمع»: (١٠٥/١٩٤): «رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عمير (كذا والصواب موسى بن عمير) وهو أبو هارون القرشي متروك» اهـ.
وانظر في الكلام على الحديث «المقاصد الحسنة»: (ص ٢٠٠-٢٠١)، و«كشف الخفاء»: (١/٤٥٧-٤٥٨)، و«فيض القدير»: (٣/٥٠٣).

(١) ثلاث كلمات مطموسة في (ج).

(٢) أخرجه البخاري (مع الفتح): (٧/٥٤٤)، ومسلم برقم (٢٤٠٦)، عن سهل ابن سعد رضي الله عنه.

(٣) في (ج): «مثل أجور من عمل به لا ينقص ذلك...».

(٤) أخرجه مسلم برقم (٢٦٧٤).

(٥) أخرجه الترمذي: (٥/٤٨)، والطبراني في «الكبير»: (٨/٢٧٨). من طريق سلمة بن

رجاء حدثنا الوليد بن جميل حدثنا القاسم أبو عبدالرحمن عن أبي أمامة به.

وقال: «إِنَّ الْعَالَمَ يَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي (١) السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ حَتَّى الْحَيَاتَانُ فِي الْبَحْرِ وَالنَّمْلَةُ فِي جُحْرِهَا» (٢).

قالوا: وصاحبُ العبادة إذا مات انقطع عمله (٣)، وصاحبُ النَّفْعِ لا ينقطع عمله مادامَ نفعه الذي تسبَّب فيه.

والأنبياءُ عليهم الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا بُعِثُوا بِالْإِحْسَانِ إِلَى الْخَلْقِ وَهَدَايَتِهِمْ، وَنَفَعِهِمْ فِي مَعَاشِهِمْ وَمَعَادِهِمْ، لَمْ يُبْعَثُوا بِالْخَلَوَاتِ (٤) وَالْانْقِطَاعِ.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب». وقال الهيثمي في «المجمع»: (١/١٣٠): «رواه الطبراني في الكبير، وفيه القاسم أبو عبدالرحمن، وثقة البخاري، وضعفه أحمد» اهـ. أقول: وفيه أيضاً الوليد بن جميل يروي مناكير عن القاسم أبي عبدالرحمن. قاله أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» (٣/٩).

(١) «ومن في» سقطت من (ج).

(٢) أخرجه أبو داود: (٤/٥٧-٥٩)، والترمذي: (٥/٤٧)، وابن ماجه: (١/٨١)، وابن حبان «الإحسان»: (١/٢٨٩-٢٩٠). وفي إسناده داود بن جميل، ويقال: الوليد، وهو ضعيف أيضاً، وفيه أيضاً كثير بن قيس وهو ضعيف أيضاً. كما في «التقريب». =

= قال الحافظ في «الفتح»: (١/١٩٣): «له شواهد يتقوى بها» اهـ

(٣) «وصاحب العبادة.... عمله» ساقط من (ب). وفي (ج) بدلاً من «وصاحب العبادة»: «والعبد».

(٤) في (أ): «بالحواب»، وفي (ج): «بالخوات»، والتصويب من (ب) و«المدارج»:

(١/١٠٠).

ولهذا أنكرَ النبي ﷺ على أولئك النَّفَرِ الذين همُّوا بالانقطاع والتَّعبُدِ وتركِ مخالطةِ الناسِ^(١).

ورأى هؤلاء أنَّ التَّفَرُّقَ^(٢) لنفعِ الخلقِ أفضلُ من الجمعيَّةِ على الله بدون ذلك.

قالوا: ومن ذلك العلمُ والتَّعليمُ، ونحوُ هذه الأمورِ الفاضلة.

[الصف الرابع] الصَّنْفُ الرَّابِعُ: قالوا: أفضلُ العبادةِ العملُ على مرضاةِ الرَّبِّ سبحانه، وإشغالِ كُلِّ وقتٍ بما هو مُقتضى ذلك الوقتِ ووظيفته.

فأفضلُ العباداتِ في وقتِ الجهادِ: الجهادُ، وإن آل إلى تركِ الأورادِ من صلاةِ اللَّيْلِ، وصيامِ النَّهارِ، بل من تركِ إتمامِ صلاةِ الفرضِ، كما في حالة الأمن.

والأفضلُ في وقتِ حضورِ الضَّيفِ: القيامُ بحقِّه والاشتغالُ به.

والأفضلُ في أوقاتِ السَّحَرِ: الاشتغالُ بالصلاةِ، والقرآنِ، والذِّكْرِ، والدعاء.

والأفضلُ في وقتِ الآذانِ: تركُ ما هو فيه من الأورادِ، والاشتغالُ بإجابةِ

(١) وهو حديث النَّفَرِ الثلاثةِ، الذي قال أحدهم: لا أتزوج النساءِ، وقال آخر: لا أنام على فراشِ، وقال آخر: لا أكل اللحمِ، فقال لهم النبي ﷺ: «ما بأل أقوامٍ قالوا كذا وكذا؟ لكنِّي أصلي وأنامُ، وأصومُ وأفطرُ، وأتزوج النساءِ، فمن رغب عن ستي فليس منِّي». أخرجه البخاري (مع الفتح): (٩/ ٥-٦)، ومسلم برقم (١٤٠١) واللفظ له.

(٢) في (ج): «التفرغ».

المؤذّن.

والأفضلُ في أوقاتِ الصلواتِ الخمس: الجِدُّ والاجتهادُ في إيقاعها على أكملِ الوجوه، والمبادرةُ إليها في أوّلِ الوقتِ، والخروجُ إلى المسجد وإن بَعُدَ.

والأفضلُ في أوقاتِ ضرورةِ المحتاج: المبادرةُ إلى مساعدتهِ بالجاهِ والمالِ والبدنِ.

والأفضلُ في السَّفَرِ: مساعدةُ المحتاجِ، وإعانةُ الرُّفقةِ، وإيثارُ ذلك على الأورادِ والخلوةِ.

والأفضلُ في وقتِ قراءةِ القرآنِ: جمعيّةُ القلبِ، والهمّةُ على تدبُّره، والعزمُ على تنفيذِ أوامره أعظمَ من جمعيّةِ قلبٍ من جاءه كتابٌ من السلطانِ على ذلك.

والأفضلُ في وقتِ الوقوفِ بعرفة: الاجتهادُ في التضرُّعِ والدُّعاءِ والذكرِ. والأفضلُ في أيامِ عشرِ ذي الحجّةِ: الإكثارُ مِنَ التَّعبُدِ لاسيَّما التَّكبيرِ والتَّهليلِ والتَّحميدِ، وهو أفضلُ من الجهادِ غيرِ المتعيّنِ.

1/٥٨ والأفضلُ / في العشرِ الأواخرِ من رمضانَ: لزومُ المساجِدِ، والخلوةُ فيها مع الاعتكافِ، والإعراضُ عن مخالطةِ النَّاسِ والاشتغالِ بهم، حتّى إنّه أفضلُ من الإقبالِ على تعليمهم العلمَ، وإقراءهم القرآنَ عند كثيرٍ من

العلماء^(١).

والأفضل في وقتِ مرضِ أخيكِ المسلمِ أو موتِهِ^(٢): عيادتهُ، وحضورُ جنازتهِ وتشيعه، وتقديمُ ذلكِ على خلوتِكَ^(٣) وجمعيتِكَ.

والأفضلُ وقتِ نزولِ النوازلِ وأذىِ الناسِ لك: أداءُ واجبِ الصَّبرِ مع خُلطتِكَ لهم، والمؤمنُ الذي يخالطُ النَّاسَ ويصبرُ على أذاهمِ أفضلُ من المؤمنِ الذي لا يخالطُ النَّاسَ ولا يصبرُ على أذاهمِ^(٤).

وخلطتُهم في الخيرِ أفضلُ من عُزلتِهم فيه، وعزلتُهم في الشرِّ خيرٌ من خلطتُهم فيه.

فإنِ عَلِمَ أَنَّهُ إذا خالطهم أزاله وقلَّله^(٥)؛ فخلطتُهم خيرٌ من اعتزالهم.

وهؤلاء هم أهلُ التَّعبُدِ المطلق، والأصنافُ التي قبلهم أهلُ التَّعبُدِ المقيد، فمتى خرَجَ أحدهم عن الفرعِ تعلَّقَ به من العبادةِ وفارقه، يرى نفسه كأنه قد نَقَصَ ونزَلَ عن عبادته، فهو يعبُدُ الله على وجهِ واحدٍ،

(١) «عند كثير من العلماء» زيادة من (ب) و(ج) و«المدارج»: (١/١٠١). وانظر «المغني»: (٤/٤٨٠-٤٨١)، و«شرح العمدة»: (٣/٦٤٧-٦٤٨) لابن تيمية بتحقيقي.

(٢) «أو موته» ساقطة من (ج) و(م).

(٣) «خلوتك» ليست في (ج).

(٤) «أفضل من... أذاهم» ساقطة من (ب)، وهو انتقال نظر.

(٥) أي: أزال الشرَّ وقلَّله.

وصاحبُ التَّعَبُّدِ المطلقِ ليسَ له غرضٌ في تَعَبُّدِ بَعِينِهِ يُؤَثِّرُهُ على غيرِهِ، بل غرضُهُ تَتَّبِعُ مرضاتِ الله تعالى؛ إن رأيتَ العلماءَ رأيتَهُ معهم، وكذلك في الذاكرينَ والمتصدِّقينَ وأربابِ الجمعيَّةِ، وعكوفِ القلبِ على الله، فهذا هو الغذاءُ الجامعُ للسائرِ إلى الله في كلِّ طريقٍ، والوافدِ عليه مع كلِّ فريقٍ.

وأستحضرُ هنا حديثَ أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وقولِ النبي ﷺ بحضورِهِ: «هل منكم أحدٌ أطعمَ اليومَ مسكيناً؟»، قال أبو بكر: أنا، قال: «هل منكم أحدٌ أصبحَ اليومَ صائماً؟»، قال أبو بكر: أنا، قال: «هل منكم أحدٌ عادَ اليومَ مريضاً؟»، قال أبو بكر: أنا، قال: «هل منكم أحدٌ تبعَ اليومَ جنازةً؟»، قال أبو بكر: أنا...» الحديث (١).

هذا الحديثُ رُوِيَ من طريقِ عبدِالغني بن أبي عقيل (٢): ثنا يَغْنَمُ (٣) بن سالم، عن أنسِ بن مالك - رضي الله عنه - قال: كانَ رسولُ الله ﷺ جالساً

(١) أخرجه مسلم برقم (١٠٢٨) من حديث أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة به.

وهذا يُعْنِي عما ذكره المصنف من الكلام على الحديث وتقويته.

وكما قال ابن عدي في «الكامل»: (٧/٢٨٥): «وأحاديثُ يَغْنَمَ عامتها غير محفوظة، وما كان منها مشهور المتن يستغنى من رواياتٍ آخر عن رواية يَغْنَمَ عن أنس، فإنَّ الروايات الأخر أصحُّ من روايته» اهـ.

(٢) وثَّقَه ابن يونس «تهذيب التهذيب»: (٦/٣٦٧).

(٣) تحرفت في الأصول إلى: «نُعِيم» وكذا تحرفت في «تهذيب التهذيب»: (٦/٣٦٧).

وهو يَغْنَمُ بن سالم بن قنبر، مولى علي - رضي الله عنه -، اتَّهَمَ بوضع أحاديث على أنس - رضي الله عنه -. انظر: الكامل: (٧/٢٨٤-٢٨٥)، «الميزان»: (٦/١٣٣).

في جماعة من أصحابه فقال: «من صامَ اليوم؟» فقال أبو بكر: أنا، قال: «من تصدَّقَ اليوم؟» قال أبو بكر: أنا، قال: «من عادَ اليومَ مريضًا؟» قال أبو بكر: أنا قال: «فمن شهدَ اليومَ جنازة؟» / قال أبو بكر: أنا^(١)، قال: «وجبت لك»^(٢) - يعني: الجنة -.

1/٥٩

ويغنم^(٣) بن سالم؛ وإن تكلم فيه، لكن تابعه سلمة^(٤) بن وردان^(٥). وله أصل صحيح من حديث مالك، عن محمد بن شهاب، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «من أنفق زوجين في سبيل الله تُودي في الجنة: يا عبد الله هذا خير».

(١) «قال فمن أنا» ساقط من (ب).

(٢) «وجبت لك» تكررت في (أ) و(م). ورواية يغنم أخرجها ابن عبدالبر في «التمهيد»: (١٩٣/٧).

(٣) تحرفت في الأصول إلى: «نعيم»، وتقدم تصويبها.

(٤) تحرفت في (أ) إلى: «سالمة»، والتصويب من (ب)، وكتب الرجال.

وهو سلمة بن وردان الليثي أبو يعلى المدني، جمهور النقاد على توهينه، روى أحاديث منكرة عن أنس. انظر: «الكامل»: (٣/٣٣٣)، «تهذيب التهذيب»: (١٦٠/٤).

(٥) أخرج هذه المتابعة أحمد: (٣/١١٨)، وابن أبي شيبة: (٦/٣٥٨) من طريق وكيع عن سلمة بن وردان به.

لكن هذه الرواية عن أنس مروية في فضائل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فهو الذي كان يجيب الرسول ﷺ. ولعل مقصود المؤلف أنها تشهد لأصل تنوع العمل في اليوم الواحد، بقطع النظر عمّن وقعت له الحادثة.

فمن كانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ نُوْدِي مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ نُوْدِي مِنْ بَابِ الْجِهَادِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الرِّيَانِ» فقال أبو بكر - رضي الله عنه - : يا رسول الله ما على مَنْ يُدْعَى مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ ضَرُورَةٌ، فَهَلْ يُدْعَى أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا؟ قال: «نعم، وأرجو أن تكون منهم»^(١).

هكذا رواه عن مالك^(٢) موصولاً مسنداً: يحيى بن يحيى، ومَعْنُ بن عيسى، وعبدالله بن المبارك.

ورواه يحيى بن بكير، وعبدالله بن يوسف، عن مالك، عن ابن شهاب، عن حميد مرسلًا^(٣).

وليس هو عند القَعْنَبِيِّ؛ مرسلًا ولا مسندًا^(٤).

ومعنى قوله: «من أنفق زوجين...» يعني: شيئين من نوع واحد، نحو

(١) أخرجه البخاري (مع الفتح): (٤/١٣٣)، ومسلم برقم (١٠٢٧).

(٢) «الموطأ»: (٢/٤٦٩).

(تنبيه): من قوله: «هكذا رواه...» إلى قوله: «لأن الاثنين أقل الجمع» مستفاد من «التمهيد»: (٧/١٨٣-١٨٥). مع بعض التصرف. وانظر: «الاستذكار»: (١٤/٣٢٢-٣٢٦).

(٣) قال الحافظ ابن حجر معقباً على كلام ابن عبد البر: «هذا أخرجه الدارقطني في «الموطآت» من طريق يحيى بن بكير موصولاً، فلعله اختلف عليه فيه» اهـ. «الفتح»: (٤/١٣٤).

(٤) قال الحافظ معقباً: «أخرجه أيضاً - أي الدارقطني في «الموطآت» - من طريق القعنبي، فلعله حدث به خارج الموطأ» اهـ. «الفتح»: (٤/١٣٤).

درهمين، أو دينارين، أو فرسين، أو قميصين، وكذلك من صلى ركعتين، أو مشى في سبيل الله تعالى خطوتين، أو صام يومين، ونحو ذلك.

وإنما أراد - والله أعلم - أقل التكرار، وأقل وجوه المداومة على العمل من أعمال البر، لأن الاثنين أقل الجمع.

فهذا كالغيث أين وقع نفع، صحب الله بلا خلق، وصحب الخلق بلا نفس، إذا كان مع الله عز الخلاق مع^(١) البين، وتخلي عنهم، وإذا كان مع خلقه عز^(٢) نفسه من الوسط وتخلي عنها، فما أغرته بين الناس! وما أشد وحشته منهم! وما أعظم^(٣) أنسه بالله وفرحه به، وطمأنينته وسكونه إليه!



(١) في (ب): «عز» وهو خطأ.

(٢) في (ج): «من». وفي «المدارج»: (١/١٠٣): «عن».

(٣) «أعظم» سقطت من (ب).

واعلم أنَّ النَّاسَ فِي مُنْفَعَةِ الْعِبَادَةِ وَحِكْمَتِهَا وَمَقْصُودِهَا طَرِيقٌ أَرْبَعَةٌ، وَهُمْ فِي تِلْكَ أَرْبَعَةٌ أَصْنَافٍ:

الصَّنْفُ الْأَوَّلُ: نِفَاةُ الْحَكْمِ وَالتَّعْلِيلِ، الَّذِينَ يَرُدُّونَ الْأَمْرَ إِلَى مَحْضِ (١) الْمَشِيئَةِ وَصِرْفِ الْإِرَادَةِ، فَهَؤُلَاءِ عِنْدَهُمُ الْقِيَامُ / بِهَا لَيْسَ إِلَّا لِمَجْرَدِ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ سَبَبًا لِسَعَادَةٍ فِي مَعَاشٍ وَلَا مَعَادٍ، وَلَا سَبَبًا لِنَجَاةٍ، وَإِنَّمَا الْقِيَامُ بِهَا لِمَجْرَدِ الْأَمْرِ وَمَحْضِ الْمَشِيئَةِ، كَمَا قَالُوا فِي الْخَلْقِ: لَمْ يَخْلُقْ لِنَجَاةٍ وَلَا لَعَلَّةٍ هِيَ الْمَقْصُودَةُ بِهِ، وَلَا لِحِكْمَةٍ تَعُودُ إِلَيْهِ مِنْهُ، وَلَيْسَ فِي الْمَخْلُوقَاتِ أَسْبَابٌ تَكُونُ مَقْتَضِيَاتٍ لِمَسَبِّاتِهَا (٢)، وَلَيْسَ فِي النَّارِ سَبَبٌ لِلْإِحْرَاقِ، وَلَا فِي الْمَاءِ قُوَّةٌ الْإِغْرَاقِ وَلَا التَّبْرِيدِ.

وَهَكَذَا الْأَمْرُ عِنْدَهُمْ سَوَاءً، لَا فَرْقَ بَيْنَ الْخَلْقِ وَالْأَمْرِ، وَلَا فَرْقَ (٣) فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بَيْنَ الْمَأْمُورِ وَالْمَحْظُورِ (٤)، وَلَكِنَّ الْمَشِيئَةَ اقْتَضَتْ أَمْرَهُ بِهَذَا وَنَهَيْهِ عَنِ هَذَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقُومَ بِالْمَأْمُورِ صِفَةٌ تَقْتَضِي حُسْنَهُ، وَلَا بِالْمَنْهِيِّ عَنْهُ صِفَةٌ تَقْتَضِي قُبْحَهُ.

ولهذا الأصلِ لوازمٌ وفروعٌ كثيرةٌ.

وهؤلاءِ غالبهم لا يجدونَ حلاوةَ العبادةِ ولا لذتها، ولا يتنعمونَ بها،

(١) في (أ): «نفس»، وفي (ب) و«المدارج»: (١٠٣/١) كما هو مثبت وهو الصواب.

(٢) في النسخ الثلاث: «لأسبابها»، والتصويب من (ج) و«المدارج»: (١٠٣/١).

(٣) «من أغلق والأمر ولا فرق» ساقط من (ب).

(٤) في (أ): «المحضور» بالضاد، وهو خطأ.

ولهذا يُسْمَوْنَ الصلاةَ والصيامَ، والزكاةَ والحجَّ، والتوحيدَ والإخلاصَ ونحوَ ذلك: تكاليفَ، أي: كُلفُوا بها، ولو سَمَى مُدْعَى (١) مَحَبَّةَ مَلِكٍ من الملوِكِ أو غيره ما يَأْمُرُه به «تَكْلِيفاً» لم يُعَدَّ مَحَبَّةً لَهُ (٢) (٣).

وأوَّل من صدرت عنه هذه المقالة: الجعدُ بن دِرْهَم.

الصَّنْفُ الثَّانِي: القَدَرِيَّةُ النَّفَاةُ، الذين يُثْبِتُونَ نوعاً من الحكمةِ والتَّعْلِيلِ لا يقومُ بالرَّبِّ ولا يرجعُ إليه، بل يرجعُ لمحضِ مصلحةِ المخلوقِ ومنفعتهِ. فعندهم أنَّ العباداتِ شُرعتْ أثماناً لما يناله العبادُ من الثَّوابِ والنعيمِ، وأنها بمنزلةِ استيفاءِ الأجيرِ أجره.

قالوا: ولهذا يجعلها - سبحانه - عوضاً كقوله: ﴿وَتُؤَدُّوا أَنْ تِلْكُمْ الْجَنَّةَ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣] ﴿هَلْ تُحْزَنُونَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٠]. ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [٣٢] ﴿[النحل: ٣٢]. ﴿إِنَّمَا يُوقَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠].

وفي «الصَّحيح» (٥) «إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصِيهَا عَلَيْكُمْ (١) ثُمَّ أَوْفِيكُمْ

(١) في (أ) و(ب): «مدع»، والمثبت من (ج)، وفي «المدارج»: (١/١٠٤): «مدع لمحبة».

(٢) «له»: سقطت من (ب).

(٣) وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١/٢٥).

(٤) الآيتان سقطتا من النسخ الثلاث.

(٥) أخرجه مسلم برقم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر الغفاري - رضي الله عنه -.

إياها».

قالوا: وقد سمّاها جزاءً وأجرًا وثواباً؛ لأنّه شيءٌ يثوبُ إلى العاملٍ من عمله، أي: يرجع إليه.

قالوا: ويدلُّ عليه الموازنة، فلولا تعلُّقُ الثَّوابِ بالأعمالِ عوضاً عليها لم يكن للموازنة معنى.

1/٦٠ وهاتانِ الطائفتانِ متقابلتان: فالجبريّة لم تجعل / للأعمالِ ارتباطاً بالجزاءِ ألبتّة، وجوّزت أن يعذبَ اللهُ من أفنى عمره في الطّاعة، ويُنعمَ من أفنى عمره في مخالفته، وكلاهما سَوَاءٌ بالنسبةِ إليه، والكلُّ راجعٌ إلى محضِ المشيئة.

والقدريّة أوجبتُ عليه - سبحانه - رعاية المصالح، وجعلتُ ذلكَ كلّهُ بمحضِ الأعمالِ، وأنَّ وصولَ الثَّوابِ إلى العبدِ بدونِ عمله فيه تنقيصٌ باحتمالِ منّةِ الصّدقةِ عليه بلا ثَمَن، فجعلوا تفضُّله - سبحانه - على عبده بمنزلةِ صدقةِ العبدِ على العبدِ، وأنَّ إعطاء ما يُعطيه أجره على عمله أحبُّ إلى العبدِ من أن يعطيه فضلاً منه بلا عمل، ولم يجعلوا للأعمالِ تأثيراً في الجزاءِ ألبتّة.

والطائفتانِ مُنحرفتانِ عن الصُّراطِ المُستقيم، وهو: أن الأعمالِ أسبابٌ مُوصِلَةٌ إلى الثَّوابِ، والأعمالُ الصالحاتُ من توفيقِ الله تعالى وفضله، وليستُ قدرًا لجزائه وثوابه، بل غايتها إذا وقَعَتْ على أكملِ الوجوه: أن تكونَ

(١) في (أ): «لكم عليكم» وهو سبق قلم.

شكراً على أحد الأجزاء القليلة من نعمه - سبحانه - ؛ فلو عذب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته لهم^(١) خيراً من أعمالهم.

ونأمل قوله تعالى: ﴿وَلِذَلِكَ أَلْعَنَةُ الَّتِي أُوْرِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [٧٢] مع قوله ﷺ: «لن يدخل أحدٌ منكم الجنة بعمله»^(٢) تجد الآية تدلُّ على أن الجنان بالأعمال، والحديث ينفي دخول الجنة بالأعمال، ولا تنافي بينهما؛ لأنَّ توازُد^(٣) النفي والإثبات ليس على محلٍّ واحدٍ. فالمنفيُّ بآءِ الثمَنِيَّةِ^(٤) واستحقاقُ الجنة بمجردِ الأعمالِ، ردًّا على القدريةِ المجوسيةِ التي زعمت أنَّ التفضُّل^(٥) بالثوابِ ابتداءً متضمَّنٌ لتكدير^(٦) المنَّةِ.

والباءُ المثبتهُ التي وَرَدَتْ في القرآن هي بآءِ السَّبِيَّةِ، ردًّا على القدريةِ

(١) «لهم» ليست في (ب).

(٢) أخرجه البخاري (الفتح): (١٣٢/١٠)، ومسلم برقم (٢٨١٦).

(٣) في (ب): «ترداد» وهو خطأ.

(٤) في (أ) و(ب): «الفنفي بالثمنية»، وفي (ج): «فالمنفي بالثمنية» ولعلَّ الصواب ما أثبتته.

وانظر «مجموع الفتاوى»: (٧٠/٨)، و«تفسير ابن كثير»: (٢٢٤/٢).

(٥) في الأصول «الفضل»، والمثبت من «المدارج»: (١٠٧/١) ولعلَّه الصواب.

(٦) رسمها في (ج) هكذا: «بتقرير» وتحرفت في «المدارج» إلى «لتكرير».

الجبرية الذين يقولون: لا ارتباط بين الأعمال وجزائها، ولا هي أسباب لها، وإنما غايتها أن تكون أمارة.

والسنة النبوية: هي أن عموم مشيئة الله وقدرته لا تنافي ربط الأسباب بالمسببات وارتباطها بها.

وكل طائفة من أهل الباطل تركت نوعاً من الحق، فإنها ارتكبت لأجله نوعاً من الباطل، بل أنواعاً، فهدى الله أهل السنة لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه.

الصف الثالث: الذين زعموا أن فائدة العبادة رياضة النفوس واستعدادها / لفيض العلوم والمعارف عليها، وخروج قواها من قوى ب/٦٠
النفس السبعية والبهيمية، فلوا عطلت العبادة لالتحقت بنفوس السباع والبهائم؛ فالعبادة تخرجها إلى^(١) مشابهة العقول، فتصير قابلة^(٢) لانتقاس صور المعارف فيها.

وهذا يقوله طائفتان:

إحدهما: من يقرب إلى الإسلام والشرائع من الفلاسفة القائلين بقدم العالم، وعدم الفاعل المختار.
والطائفة الثانية: من تفلسف^(٣) من صوفية الإسلام، وتقرب إلى

(١) «إلى» سقطت من (ج).

(٢) في (ب): «عالمة» وهو خطأ.

(٣) في (ب): «تعسف».

الفلاسفة، فإنهم يزعمون أن العبادات رياضات^(١) لاستعداد النفوس للمعارف العقلية ومخالفة العوائد.

ثم من هؤلاء من لا يوجبُ العبادة إلا بهذا المعنى؛ فإذا حصل لها ذلك بقي متحيراً^(٢) في حفظ أوراذه أو الاشتغال بالوارد عنها. ومنهم من يوجبُ القيام بالأوراد، وعدم الإخلال بها، وهم صنفان أيضاً^(٣): أحدهما: من يقول بوجوبها حفظاً للقانون، وضبطاً للناموس.

والآخرون: يوجبونها^(٤) حفظاً للوارد، وخوفاً من تدرُّج النفس بمفارقتها^(٥) إلى حالتها الأولى من البهيمية.

فهذه نهاية أقدامهم في حكمة العبادة، وما شرعت لأجله، ولا تكاد تجد في كتب المتكلمين على طريق السلوك غير طريق من هذه الطرق الثلاثة أو مجموعها.

[الصنف الرابع] والصنف الرابع: هم القائلون بالجمع بين الخلق والأمر والقدر والسبب؛ فعندهم أن سرَّ العبادة وغايتها مبني على معرفة حقيقة الإلهية، ومعنى كونه سبحانه إلهاً، وأن العبادة موجب الإلهية وأثرها ومقتضاها،

(١) في (ج): «رياضيات» خطأ.

(٢) في «المدارج»: «مخيراً».

(٣) «أيضاً» زيادة من (ب) و(ج).

(٤) في (أ): «بوجوبه»، والتصويب من (ب) و(ج).

(٥) في (أ) و(ب): «بمفارقتها»، والتصويب من (ج).

وارتباطها كارتباط مُتعلِّقِ الصفاتِ بالصفاتِ، وارتباطِ المعلومِ بالعلمِ،
والمقدورِ بالقدرةِ، والأصواتِ بالسَّمعِ، والإحسانِ بالرَّحمةِ، والإعطاءِ
بالجودِ.

فعندهم من قامَ بمعرفتها على النحو الذي فسّرناها به لغةً وشرعاً،
ومصدراً ومورداً استقامَ له معرفةُ حكمةِ العباداتِ وغايتها، وعَلِمَ أَنَّها هي
الغايةُ التي خُلقت لها العباد، ولها أرسلت الرسل، وأنزلت الكتب، وخُلقت
الجنة والنار.

وقد صرَّح سبحانه وتعالى بذلك في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا

لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ [الذريات: ٥٦].

فالعبادةُ هي التي وُجدت / لأجلها الخلائقُ كُلُّها^(١)، كما قال تعالى: ١/٦١

﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾﴾ [القيامة: ٣٦] أي: مهملاً^(٢).

قال الشافعي - رحمه الله - لا يُؤمَرُ ولا يُنهَى^(٣). وقال غيره: لا يُثابُّ ولا يُعاقب.

(١) في (ب): «ما وجدت لأجلها الخلائق كلها» وهو خطأ، وفي (ج) و(م): «ما وجدت
الخلائق كلها إلا لأجلها» وهو قريب.

(٢) في (ج): «هملاً».

وهذا القول أخرجه ابن جرير: (٣٥٢/١٢) بإسناده عن ابن عباس. وأخرجه أيضاً عبد
بن حميد، وابن المنذر، كما في «الدر المنثور»: (٤٧٩/٦).

(٣) أخرجه ابن جرير: (٣٥٢/١٢) وعبد بن حميد وابن المنذر، كما في «الدر المنثور»:

(٤٧٩/٦) عن مجاهد، ونسبه ابن كثير في «تفسيره»: (٤٨٢/٤) للشافعي.

وهما تفسيران صحيحان؛ فإنَّ الثَّوَابَ والعقابَ مترتَّبٌ على الأمرِ والنَّهي، والأمرُ والنَّهي^(١) هو الطَّلْبُ للعبادة وإرادتها.

وحقيقة العبادة: امثالهما^(٢)، ولهذا قال تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطِلاً﴾ [آل عمران: ١٩١]. وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥] ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَرَبُّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٢].

فأخبر الله تعالى أنه خلق السماوات والأرض بالحق المتضمن أمره ونهيه، وثوابه وعقابه.

فإذا كانت السماوات والأرض إنما خلقت لهذا، وهو غاية الخلق؛ فكيف يقال: إنه لا غاية له ولا حكمة مقصودة؟ أو إن ذلك لمجرد استئجار العمال حتى لا يتكدر عليهم الثواب بالمنة؟ أو لمجرد استعداد^(٣) النفوس للمعارف العقلية وارتياضاً لمخالفة العوائد؟!

وإذا تأمل اللبيب الفرق بين هذه الأقوال وبين ما دل عليه صريح الوحي = علم أن الله تعالى خلق الخلق لعبادته الجامعة لكمال محبته مع الخضوع له والانقياد لأمره.

(١) «وهما تفسيران...» إلى هنا ساقط من (ج).

(٢) في (أ) و(ج): «امثالها» والمثبت من (ب) و«المدارج»: (١/١١١).

(٣) في (ب): «استعمال» وهو خطأ.

فَأَصْلُ^(١) العبادة: محبةُ الله، بل إفرادهُ تعالى بالمحبةِ، فلا يُحِبُّ معه سواه، وإنما يحبُّ ما يحبُّه لأجله وفيه، كما يحبُّ أنبياءَهُ ورسلهُ وملائكته؛ لأن محبتهم من تمام محبتهِ، وليست كمحبة من لخذ من دونه أنداذا يحبُّهم كحبه.

وإذا كانت المحبةُ له هي: حقيقةُ عبوديتهِ وسرها؛ فهي إنما تتحقق باتِّباع أمره واجتنابِ نهيه، فعند اتباع الأمر والنهي تتبين حقيقة العبودية والمحبة. ولهذا جعل سبحانه اتباع رسوله ﷺ علماً عليها وشاهداً لها، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، فجعل اتِّباع رسوله مشروطاً بمحبتهم الله تعالى وشرطاً لمحبة الله لهم، ووجود المشروط بدون تحقق شرطه ممتنع^(٢).

فَعَلِمَ انتفاءُ المحبةِ عند انتفاءِ المتابعةِ للرسول، ولا يكفي ذلك حتى يكون اللهُ ورسوله أحبَّ إليها مما سواهما.

ومتى كان عنده/ شيءٌ أحبُّ إليه منهما فهو الإشراك الذي لا يغفره، قال 1/٦١
تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ
أَقْرَبَتْكُمْهَا

وَيَجَارَةٌ تَحْسَبُونَ كَسَادَهَا وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي
سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يُهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤].

(١) في (ج): «أفضل».

(٢) في (ج): «ووجود الشرط بدون تحقق مشروطه ممتنع» وهو خطأ.

وكلُّ مَنْ قَدَّمَ قَوْلَ غَيْرِ^(١) الله على قَوْلِ الله^(٢)، أو حَكَمَ به^(٣)، أو حَاكَمَ إليه، فليس ممن أَحَبَّهُ.

لكنْ قد يشْتَبُه الأَمْرُ على مَنْ يقدِّمُ قَوْلَ أَحَدٍ أو حَكَمَه أو طَاعَتَه على قَوْلِه، ظَنًّا منه أَنَّهُ لا يَأْمُرُ ولا يَحْكُمُ ولا يَقُولُ إِلَّا ما قالَه الرُّسُولُ ﷺ؛ فيطِيعُه، ويحاكِمُه إليه، ويتلقَى أقوالَه كذلك، فهذا معذورٌ إذا لَمْ يَقْدِرْ على غير ذلك. وأما إذا قَدِرَ على الوصولِ إلى الرُّسُولِ ﷺ، وعرفَ أَنَّ غَيْرَ مَنْ اتَّبَعَه^(٤) أولى به^(٥) مطلقاً، أو في بعضِ الأمورِ، كمسألةٍ معيَنةٍ، ولمْ يلتفتْ إلى قَوْلِ الرُّسُولِ ﷺ، ولا إلى قَوْلِ^(٦) مَنْ هو أولى به: فهذا يُخَافُ عليه.

وكلُّ ما يتعلَّلُ به مِنْ عَدَمِ العلمِ، أو عَدَمِ الفهمِ، أو عَدَمِ إعطاءِ آلَةِ الفقيهِ في الدِّينِ، أو الاحتجاجِ بالأشباهِ والنظائرِ، أو بَأَنَّ ذلكَ المتقدِّمَ كانَ أعلمَ مِنِّي بمرادِهِ ﷺ، فهي كُلهَا تعلُّلاتٌ لا تفيدُ.

هذا مع الإقرارِ بجوازِ الخطأِ على غيرِ المعصومِ، إلاَّ أَنْ يُنازَعِ في هذه القاعدةِ، فتسقطُ مكالمَتُه، وهذا هو داخلٌ تحتِ الوعيدِ.

(١) «غير» سقطت من (ج).

(٢) «على قول الله» ليست في الأصل.

(٣) «به» سقطت من (ب).

(٤) كُتِبَ في هامش (ج): «من الأئمة وغيرهم».

(٥) كُتِبَ في هامش (ج): «أي بالرسول».

(٦) «قول» سقطت من (ب).

فإن استحلَّ مع ذلك ثُلُبَ (١) مَنْ خالفه، وَقَرَّضَ عَرِضَهُ ودينه بلسانه (٢)،
 أو انتقل من هذا إلى عقوبته، أو السَّعي في أذاه، فهو من الظَّلمة المعتدين،
 ونوَّاب المفسدين.



(١) في (ج): «سبَّ».

(٢) في (أ): «بأسنانه».

واعلم أن للعبادة أربع قواعد:

وهي: التحقق بما يحبُّ اللهُ ورسولُه ويرضاه، وقيامُ ذلك بالقلبِ واللسانِ

والجوارح.

فالعبودية: اسمٌ جامعٌ لهذه المراتب الأربعة، فأصحابُ العبادة حقاً هم

أصحابها.

فقولُ القلبِ: هو اعتقادُ ما أخبرَ اللهُ تعالى عن نفسه، وأخبرَ رسولُه عن

ربِّه من أسمائه وصفاته، وأفعاله، وملائكته، ولقائه، وما أشبه ذلك.

وقولُ اللسانِ: الإخبارُ عنه بذلك، والدعاءُ إليه، والدُّبُّ عنه، وتبيينُ

بطلانِ البدعِ المخالفةِ له، والقيامُ بذكره تعالى وتبليغِ أمره.

وعملُ القلبِ: كالمحبةِ له / والتوكُّلُ عليه، والإنابة، والخوفُ، والرجاءُ،

١/٦١

والإخلاصُ، والصَّبْرُ على أوامره ونواهيه وأقداره، والرضا به وله وعنه،

والموالاتة فيه، والمعاداة فيه، والإخبارُ إليه، والطَّمَأْنِينَةُ به، ونحو ذلك من

أعمالِ القلوبِ التي قرَّضها آكدُ من فرضِ أعمالِ الجوارح، ومستحبُّها

أحبُّ^(١) إلى الله تعالى من مستحبِّ أعمالِ الجوارح^(٢).

وأما أعمالُ الجوارحِ: فكالصلاة، والجهادِ، ونقلِ الأقدامِ إلى الجمعة^(٣)

(١) سقطت من (أ) وأثبتناها من (ب).

(٢) «ومستحبها.... الجوارح» ساقط من (ج) و(م).

(٣) في (ب): «الجماعة» وهو خطأ.

والجماعات، ومساعدة العاجز، والإحسان^(١) إلى الخلق، ونحو ذلك.
 فقول العبد في صلواته: ﴿وَيَاكَ نَتَّبِعُ﴾: التزام أحكام هذه الأربعة وإقراراً بها.
 وقوله: ﴿وَيَاكَ نَسْتَعِينُ﴾: طلب الإعانة عليها والتوفيق لها.
 وقوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾: متضمنٌ للأمرين على التفصيل،
 وإلهامُ القيام بهما^(٢)، وسلوكُ طريقِ السالكين إلى الله تعالى.
 والله الموفقُ بمنه وكرمه، والحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبيَّ
 بعده وآله وصحبه ووارثيه وجزبه.

تَمَّ الْكِتَابُ بِعَوْنِ اللَّهِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ^(٣).



(١) «العاجز، والإحسان» سقطت من (ب)، وفي (م): «ومساعدة العاجز من الخلق».

(٢) «بهما» سقطت من (ب).

(٣) جاء في آخر نسخة (أ): «قوبل فصَحَّ في جمادى الآخرة سنة (١٠١٩)».

وفي آخر نسخة (ب): «قال مؤلفه - رحمه الله - إنه صححه جهد الطاقة ومبلغ القدرة في سنة إحدى وأربعين وثمان مئة، والله الموفق للصواب، وإليه المرجع والمآب تم».

وفي آخر نسخة (ج): «تم بحمد الله تعالى بقلم الفقير إلى مولاه: سعد بن حمد بن عتيق غفر الله له ولوالديه بمنه وكرمه، وكان ذلك بمكة المشرفة بعد العشاء ليلة سبع وعشرين من جمادى الآخرة سنة (١٣٠١)».

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة الطبعة الثالثة
٧	مقدمة الطبعة الثانية
٨	مقدمة الطبعة الأولى
٨	أهمية توحيد الإلهية
٩	كتاب «التجريد» أول مؤلف مفرد في توحيد الإلهية
٩	ما يمتاز به كتاب «التجريد»
١٥-١١	ترجمة موجزة للمصنف
١٨-١٦	مصادر ترجمته مستوعبة
١٩	التعريف بكتاب «تجريد التوحيد المفيد»
١٩	تسمية الكتاب
١٩	موضوع الكتاب
٢٠	نسبته للمؤلف
٢١	تاريخ تأليفه
٢١	موارده
٢٣	ثناء العلماء عليه
٢٥	طباعات الكتاب
٢٧	مخطوطاته

الصفحة	الموضوع
٣٠	منهج تحقيق الكتاب
٣١	نماذج من النسخ الخطبة
٣٧	النص المحقق
٣٧	تسمية الكتاب
٣٧	معنى «الرب»
٣٧	معنى «الإلهية»
٣٨	حقيقة التوحيد وثمرته
٣٩	بعض ما يقدر في التوحيد
٤٠	تحقيق الكلام في توحيد الإلهية والربوبية
٤١	مفرق الطرق بين المؤمنين والمشركين
٤١	الاحتجاج لتوحيد الإلهية بتوحيد الربوبية
٤٢	معنى «الملك»
٤٢	الاستعاذة في سورتي «الناس» و«الفلق»
٤٢	معنى «الإله»
٤٤	حقيقة قول القدرية المجوسية
٤٤	شرك الأمم نوعان: في الإلهية والربوبية
٤٥	أصل الشرك في توحيد الإلهية
٤٧	الأدلة على توحيد الله

الصفحة	الموضوع
٤٧	الشرك في الربوبية
٤٨	أخيث شرك في العالم
٤٩	كثيراً ما يجتمع الشركان في العبد
٥٠	من أنواع الشرك بالله
٥٠	النهي عن ثخاذا القبور مساجد
٥٣	أقسام الناس في زيارة القبور
٥٣	حماية النبي ﷺ لجانب التوحيد
٥٤	السجود لغير الله
٥٥	الحلف لغير الله
٥٧	جميع أنواع العبادة محض حق الله تعالى
٥٨	الشرك في الإيرادات والنيات
٥٨	شبهة وجوابها
٥٩	الشرك شركان:
٥٩	شرك متعلق بذات المعبود، وشرك في عبادته ومعاملته
٥٩	شرك التعطيل
٦٠	أقسام شرك التعطيل
٦٠	شرك التمثيل
٦١	حقيقة الشرك

الصفحة	الموضوع
٦٢ بعض خصائص الإلهية
٦٣	من أنواع الشرك تشبيه المخلوق بالخالق
٦٤	جانب تشبه المخلوق بالخالق
٦٥ التشبيه والتشبه هو حقيقة الشرك
٦٦ سوء الظن بالله من أعظم الذنوب
٦٨	أصل ضلال الطوائف راجع إلى شيئين:
٦٨ ١- سوء ظنهم بالله
٦٨ ٢- أنهم لم يقدرُوا الربَّ حق قدره
٦٩ كل من عبد مع الله غيره فقد عبد شيطاناً
٧١	أقسام الناس في عبادة الله واستعانتة:
٧١ القسم الأول
٧١	القسم الثاني
٧٣	إكرام الله وإهانتة لا يدوران على المال وسعة الرزق
٧٣ القسم الثالث، وهم نوعان
٧٤ حقيقة الاستعانة
٧٥ القسم الرابع
٧٥ العبادة لا بد لها من أصلين

الصفحة	الموضوع
٧٦	أقسام الناس في الإخلاص والمتابعة: أربعة:
٧٦	١ - أهل الإخلاص والمتابعة
٧٧	٢ - من لا إخلاص له ولا متابعة
٧٧	٣ - من له إخلاص لكن دون متابعة
٧٨	٤ - من له متابعة لكن دون إخلاص
٧٩	الخلاف في أفضل العبادة وأنفعها:
٧٩	الصنف الأول
٧٩	الصنف الثاني، وهم قسمان
٨١	الصنف الثالث
٨٣	الصنف الرابع
٩٠	أقسام الناس في منفعة العبادة وحكمتها
٩٠	الصنف الأول
٩١	الصنف الثاني
٩٢	هذان الصنفان متقابلان
٩٢	وهذان الصنفان منحرفان عن الصراط المستقيم
٩٤	الصنف الثالث
٩٥	الصنف الرابع
٩٦	العبادة هي التي وُجدت الخلائق لأجلها

الصفحة	الموضوع
٩٦ حقيقة العبادة
٩٧	أصل العبادة: محبة الله، بل إفراده بها
٩٨	كل من حكم بغير شرع الله، أو حاكم إليه فليس ممن أحبه
١٠٠ قواعد العبادة أربع:
١٠٠ تعريف العبودية
١٠٠ معنى: قول القلب واللسان
١٠٠ معنى: عمل القلب والجوارح
١٠٢	فهرس الموضوعات







